A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.29
24 October 1991

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد الشهابي	(المملكة العربية السعودية)
ثم :	السيد غـــزال (نائب الرئيس)	(تونس)
ثم :	السيد الشهابي (الرئيس)	(المملكة العربية السعودية)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد وناني (زامبيا)
السيد بيرينفر (موريشيوس)
السيد كاميكاميكا (فيجي)
السيد سسيموغيريري (أوغندا)
السيد كالنينس (لاتفيا)
السيد آف أوغلاس (السويد)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

91-61401 ١٧٩١ز(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد وناني (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحو لي أن أضم صوت زامبيا إلى أصوات الممثلين الآخرين الذين تقدموا إليكم ، سيدي ، بخالص التهاني لانتخابكم لهذا المنصب السامي ، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . إنكم تحملون معكم إلى منصب الرئاسة هذا مهارة دبلوماسية هائلة وخبرة ثرية ، وهي مزايا أساسية بصفة خاصة في هذه الفترة الحاسمة من تاريخ الامم المتحدة والعلاقات الدولية . فانتم ممثل بارز للمملكة العربية السعودية ، البلد الذي تتمتع زامبيا معه بعلاقات ودية خالصة . لذا ، تملأ وفد بلادي الثقة في أنكم ستقودون مداولاتنا إلى شاطئ النجاح .

لقد ترأس سلفكم السيد غيدو دي ماركو أعمال الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة بقدر كبير من المهارة والحسم . ونحن نتوجه إليه بالشكر على العمل الممتاز الذي قام به .

وبالمثل ، يشيد وفد بلادي بالسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الامين العام ، الاشادة التي يستحقها ، لما بذله من جهود لا تكل على مدى ١٠ سنوات ، سعيا لاقرار السلم والوئام العالميين . فقد خدمنا ، حقا ، على نحو طيب خلال بعض اللحظات العصيبة للغاية في تاريخ منظمتنا .

ترحب زامبيا ترحيبا حارا بقبول الأعضاء الجدد في منظمتنا بين ظهرانيدا ، وهم جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كوريا ، وولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، وجمهورية جزر مارشال ، ودول البلطيق استونيا ولاتفيا وليتوانيا . إن قبول هذه الدول في عضوية المنظمة دليل واضح على تصميمنا على تحقيق العالمية في عضوية الأمم المتحدة . وفي حالة الكوريتين ، يأمل وفدنا في أن تؤدي عضويتهما في المنظمة الى التعجيل بعملية إعادة توحيدهما في الوطن الأم .

لقد أدى زوال عهد الحرب الباردة الى ظهور روح طيبة من التعاون والتوفيق في العلاقات الدولية . وفي هذا الصدد ، أن صون السلم والأمن الدوليين ، وهو الهدف الأساسي للأمم المتحدة ، قد أصبح الآن امكانية حقيقية . ويوجد الآن مناخ يفضي الى تحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة . وقد تعزز التصور العام للأمم المتحدة والثقة بها بدرجة كبيرة نتيجة لما حدث . والواقع أن الأمم المتحدة أصبحت الآن بحق مركزا أساسيا لتعددية الأطراف . وهذا ما ينبغي أن يكون .

من المعروف تماما أن الأمم المتحدة أنشئت لهدف أساسي هو صون السلم والأمن الدوليين . وتحقيقا لهذه الغاية ، كان من المفروض أن تقوم المنظمة بدور المحفل المركزي للتفاوض وتنسيق أعمال الدول الأعضاء . وفي هذا الصدد ، تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية رسمية ومشروعة عن ضمان تحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة .

من المشجع أن نلاحظ إبرام اتفاقات هامة في الماضي القريب ، بما في ذلك معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، ومعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (استارت) . وقد رحب وفدنا أيضا بالمبادرات الأخيرة التي أعلنها رئيس الولايات المتحدة ، السيد جورج بوش ، والتي تتعلق بنزع السلاح النووي ، والاستجابات المشجعة من رئيس الاتحاد السوفياتي ، السيد ميخائيل غورباتشوف . وهذه جهود حميدة لها أهميتها الكبرى في إطار الحفاظ على قوة الدفع التي تولدت نتيجة إبرام معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى .

وبرغم هذه الجهود ، لا تزال زامبيا تتمسك برأيها بضرورة مواصلة جهود حقيقية من أجل تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل . ولتحقيق هذا الهدف النبيل ، لا بد للأمم المتحدة أن تعمل بلا كلل من أجل التوصل الى معاهدة للحظر الشامل على التجارب النووية .

وترحب زامبيا بالقرارات التي اتخذتها حكومتا الصين وفرنسا بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار . وقد قررت حكومتي أيضا الانضمام الى تلك المعاهدة ، وأودعت صكوك الانضمام بالفعل لدى الحكومات الوديعة .

يشعر وفدنا بالارتياح إزاء التقدم المحرز حتى الآن في التسوية السلمية لعدد من الصراعات الاقليمية من خلال المشاركة النشطة للأمم المتحدة . وأملنا الوطيد أن يجري التعجيل بقوة الدفع هذه من أجل حسم الصراعات في كمبوديا ، وقبرص ، والسلفادور ، والصحراء الغربية . إننا نناشد الاطراف في هذه الصراعات أن تتعاون مع الأمين العام ضمانا لتنفيذ القرارات ذات الصلة .

وفيما يتعلق بأفغانستان ، نرحب بالاتفاق الاخير بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بوقف إمدادات الأسلحة الى أطراف النزاع . ونحث الشعب الأفغاني على الدخول في مفاوضات فيما بين أفراده وفئاته من أجل تحقيق السلم والاستقرار في بلده .

وفيما يتعلق بكوبا ، نؤيد بقوة الاقتراح الذي تقدم به رئيس فنزويلا ، السيد كارلوس اندريس بيريز ، الذي حث فيه حكومة الولايات المتحدة الامريكية على أن ترفع الحظر الاقتصادي الذي يفرض على ذلك البلد والذي ظل نافذ المفعول طيلة أكثر من ثلاثين عاما . ونحن نرى أن هذا الاقتراح يبين المناخ السياسي والامني الدولي السائد .

وفي يوغوسلافيا ، نحث المجموعة الاوروبية على أن تثابر في جهودها لوضع حد للاعمال العدائية على الفور في ذلك البلد ، التي كبدته بالفعل خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات .

وما زالت الحالة في الشرق الأوسط تشكل مصدر قلق بالغا للعالم بأسره . ونحن في زامبيا ما زلنا نعتقد بأنه لا يمكن التوصل الى حل دائم للحالة في الشرق الأوسط

إلا إذا جرت معالجة قضية فلسطين على نحو عادل في إطار قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وقرارات ومقررات الأمم المتحدة الاخرى ذات الصلة .

وما زلنا نؤيد الدعوة الى عقد مؤتمر دولي للشرق الاوسط يشترك فيه كل الاطراف ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . ونرى أن استمرار بناء مستوطنات جديدة في الاراضي المحتلة يشكل عقبة أمام السلام ، ونطالب اسرائيل بأن تُحجم عن هذه الممارسة التي لا يمكن الدفاع عنها .

وفيما يتعلق بليبريا ، نواصل تأييد الجهود المخلصة التي يجري القيام بها الآن لإعادة السلم والاستقرار في ذلك البلد . وفي هذا الصدد ، نحث المجتمع الدولي على أن يقدم مساعدات إنسانية سخية الى شعب ليبريا .

ما زالت الحالة في الجنوب الافريقي مصدر قلق عميق لنا في المنطقة .

وفي جنوب افريقيا ، على الرغم من إحراز بعض التقدم حتى الآن ، فما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله تحقيقا لاهداف إعلان الامم المتحدة المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وهكذا ، إن نظام الفصل العنصري ما زال كما هو دون مساس . وحتى اليوم ، لم تجر أي مفاوضات بين النظام وممثلي الشعب المقهود بما يؤدي الى اعتماد دستور ديمقراطي غير عنصري . وهذه القضية هي أهم القضايا الملحة والعاجلة التي ينبغي علاجها .

ولم يتحقق بعد المناخ الذي يفضي الى إجراء هذه المفاوضات . وفي هذا الصدد ، نلاحظ مع القلق العميق أن بضع مئات من السجناء السياسيين المعروفين ما زالوا محتجزين على نحو يتناقض مع إعلان الامم المتحدة . وفضلا عن ذلك ، إن التأكيد الاخير الذي أصدرته حكومة جنوب افريقيا على تواطئها مع حزب إنكاثا للحرية وتمويلها له يلقي بظلال خطيرة من الشكوك حول التزامها المعلن بالتفاوض بحسن نية ونواياها التي أفصحت عنها لذلك التفاوض من أجل تفكيك نظام الفصل العنصري . وبالنظر الى هذه التطورات ، فما زالت حاجة قائمة الى الإبقاء على الضغط الدولي من أجل حث النظام على أن يعمل حقا من أجل إجراء مفاوضات واعتماد دستور جديد .

يرحب وفدي بالاتفاق الاخير بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا (يونيتا) . ونعرب عن أملنا الصادق في أن يؤدي هذا التطور الى إعادة السلم والاستقرار والوحدة الى ذلك البلد المجاور الصديق .

وفيما يتعلق بموزامبيق ، وعلى الرغم من حسن نوايا الحكومة للدخول في مفاوضات مع حركة المقاومة الوطنية لموزامبيق (رينامو) ، بنية صادقة من أجل إقرار السلام في ذلك البلد ، واصلت رينامو ارتكاب أعمال العنف ضد السكان وضد المنشآت الحكومية ، ويحدوني الامل في أن تدرك رينامو عما قريب أن الفرصة مواتية الآن لتحقيق السلام في ذلك البلد ، من أجل تمكين شعب موزامبيق كله من توجيه جهوده الى شيء مفيد لتحقيق التنمية الاقتصادية . نناشد كل من لديه نفوذ على رينامو أن يحثها على إبداء إحساس بجدية الهدف في المفاوضات .

أما الحالة الاقتصادية الدولية السائدة ، فلا تزال مقلقة بالنسبة لمعظم البلدان النامية . ونتيجة لذلك ، هناك ترد ملحوظ في مستويات المعيشة والظروف الإنسانية في أغلبية البلدان . ويرى وفد بلادي أن هذه الحالة المناوئة سوف تستمر في غياب جهود مخلصة لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد ، نظام يقوم على الديمقراطية والعدالة والإنصاف والمساواة والنزاهة في العلاقات الاقتصادية الدولية .

إن تعميم الديمقراطية في العلاقات الاقتصادية الدولية أصبح الآن ، أكثر من أي وقت مضى ، ضرورة حتمية ، على ضوء التغيرات السياسية السريعة التي تحدث في العالم اليوم . ويتضح من التغيرات المثيرة في العالم أن هناك رغبة عالمية في ترسيخ الديمقراطية ، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان وتعزيزها . هذه الرغبة العالمية يجب أن تؤدي الى إدارة سليمة للبيئة ، والى توزيع موارد العالم النادرة وكفالة المشاركة المنصفة في عملية صنع القرارات الاقتصادية الدولية .

إن ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية محفوف بمشاكل عالمية عديدة ومعقدة .

أولا وقبل كل شيء ، هناك المشكلتان التوأمان : التنمية والبيئة . والمفاوضات الحالية من أجل التوصل الى صكوك واتفاقات دولية لتيسير التنمية القابلة للاستمرار ، تمثل في واقع الامر تحديا لا نظير له في الاهمية .

إن الالتزام بالتعاون ، وهو رسالة هامة واردة في تقرير برونتلاند ، أصبح الآن محل اختبار نهائي . والسلوك الرسمي والفردي مطالب بأن يسمو على المصلحة الذاتية ويتخطى سياسات عهد ولّى زمانه . وهكذا يتعين علينا أن ندعم حلا مبكرا ، عادلا ومرضيا لمشاكل البيئة والتنمية .

إن الظروف الحالية للبيئة والتنمية لا يمكن السكوت عليها . وهذا أمر معترف به تماما في المرحلة الراهنة من عمليات التحضير لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، سواء كان ذلك في المفاوضات الخاصة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي ، أو في اللجنة التحضيرية ذاتها .

ويود وفدي أن يبرز الحاجة الى الامتثال للالتزام بالتعاون . وعلى المجتمع الدولي ألا يكتفي بالقاسم المشترك الادنى ، وهو المحافظة على غابات العالم ، دون إحداث تغيير في أنماط الانتاج والاستهلاك التي لا يمكن الاستمرار فيها ، مع تجنب الاستجابة لقضايا البلدان النامية المشروعة ، المتعلقة بتوفير الموارد المالية الجديدة والاضافية ، والوصول الى التكنولوجيات السلمية بيئيا على أسس غير تجارية .

وحتى يتحقق النجاح للمؤتمر المعني بالبيئة والتنمية ، لا بد أن تتضمن المرحلة المتبقية من العملية التحضيرية بذل جهود معززة بغية الاتفاق على صفقة طموحة واسعة النطاق تستجيب لتحديات التنمية القابلة للدوام . والوقت هنا جوهري .

مشكلة رئيسية أخرى تحيق بالاقتصاد العالمي هي مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية ؛ وهي مشكلة لا تزال تستدعي التصدي لها على وجه الاستعجال بحل شامل ومرض . ومما يدعو الى الإحباط أن النداءات المشروعة بتخفيض الديون تخفيضا جادا قوبلت حتى الآن بدعوات مضادة لإعادة الجدولة . وإعادة الجدولة ، في أفضل صورها ، ليست سوى تدابير مؤقتة .

ويتعين على المجتمع الدولي أن يلتزم بمعالجة القضايا المحيطة بمشكلة الديون الخارجية في البلدان النامية ، لاننا بذلك سنكون في وضع أفضل يمكننا من تنظيم جدول الاعمال الذي يرسي الاساس لتهيئة ظروف النمو الحقيقي والتنمية القابلة للاستمرار في البلدان النامية . ذلك أنه لا يمكن لأحد أن يتوقع عمليا من البلدان

النامية أن تعزز قدرتها على الادخار عندما يكون عليها أن تحول باستمرار مواردها المالية الشحيحة الى البلدان المتقدمة النمو ، كما أنه لا ينبغي أن تعتمد ديناميـة النظام المالي الدولي على التحويلات الصافية للموارد المالية من البلدان النامية . إن مشكلة الديون الخارجية بشكلها الحالي في البلدان النامية تثبط روح المبـادرة والانجاز ، وتولد بدلا منها إحساسا بالتعاسة والإحباط .

وقد اتضح بجلاء الآن أن موجة التحرر السياسي السائدة حاليا ، لكي يكتب لهـا الاستمرار ، تحتاج الى أن تستند استنادا قويا الى تحرر اقتصادي عالمي . ومما يثير الانزعاج بالتالي أن بعض أجزاء من العالم ، بما فيها البلدان النامية ، تحـرر اقتصاداتها على نطاق غير مسبوق ، بينما لا تزال أجزاء أخرى تقيم اقتصاداتها علـى أساس حواجز حمائية منيعة . أليس من قبيل المفارقة إذن أن من يلقون المواعظ عـن الاسواق الحرة ويفرون الآخرين بالتحول الى سياساتهم ، يواصلون تكبيل أسواقهـم بالأغلال ؟

إن نجاح جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف يتوقف على تلاقـي الأفكار حول تحرير الاقتصاد العالمي . وهذا يتطلب من البلدان المتقدمة النمو تقديـم تنازلات عاجلة وملموسة ، وبخاصة في المجالات الاساسية المتعلقة بالوصول الى الاسواق ، والزراعة ، والخدمات ، والملكية الفكرية ، كلها مجتمعة .

وقضية إصلاح المؤسسات المالية والنقدية العالمية ، وبصفة خاصة صندوق النقـد الدولي والبنك الدولي ، ما زالت حتى اليوم قضية سليمة مثلما كانت عندما أثيـرت للمرة الاولى . وقليل جدا من الناس هم الذين يشكون في أن مؤسسات بريتون وودز قـد وضعت على الهامش بكل بساطة . وحتى تلك المؤسسات تشعر بالتحدي الذي يواجه مغزاهـا وأهميتها .

هذا بالاضافة الى أن الشروط الصارمة المعلقة ببرامج التكيف الهيكلي التـي تناصرها هذه المؤسسات لا يمكن الاستمرار فيها ، وبالذات بالنسبة لكثير مـن اقتصاداتنا الضعيفة والتابعة . ومن هنا تبرز الحاجة الى أن تفكر هذه المؤسسـات مليا في التصميم الحالي لبرامج التكيف الهيكلي التي تضعها ، وفي إمكانية تنفيذها .

هناك مجال آخر يتطلب إيلاءه اهتماما عاجلا هو بنية مؤسسات "بريتون وودز" وعملية اتخاذ القرارات بها . وفي هذا الشأن ننظر بقلق الى كون مجموعة السبعة تدعي لنفسها بعض السلطات الحساسة الخاصة بهذه المؤسسات للتحكم في الاقتصاد العالمي ، والى حد ما ، في بعض الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الامم المتحدة . وهذا يجري القيام به بشكل يضر البلدان النامية .

ولذلك من الحتمي أن تتناول مجموعة السبعة بشكل فعال المشكلة الخطيرة ذات الاهمية التي تواجه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذلك المسالة الاوسع نطاقا الخاصة بحكم الاقتصاد العالمي بطريقة ديمقراطية . وفي الوقت نفسه ، على الامم المتحدة ، بروح من تعزيز التعددية ، أن تتناول بشكل جاد هاتين المسالتين اللتين تؤثران تاثيرا مباشرا على فعالية هذه المؤسسات فيما يتعلق بتقديم خدماتها .

وأسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة السعيدة لأؤكد مجددا إيمان بلادي بمبادئ الامم المتحدة ومقاصدها . من الواضح أن الامم المتحدة لا تزال ، وأكثر من أي وقت مضى ، المؤسسة الوحيدة التي يمكن أن يجري فيها حوار متعدد الاطراف بطريقة ديمقراطية حقيقية . ولذلك يجب أن نعمل على تعزيز المنظمة سياسيا وماليا لتستجيب على نحو أفضل لاحتياجات أعضائها . وإذ نتكلم عن الامن الجماعي ، الذي يشمل ، في جملة أمور ، أبعادا سياسية واقتصادية وبيئية وبعد حقوق الإنسان ، فإن المسعى الى الزعامة المشتركة والمسؤولية المتبادلة يصبح أكثر حتمية . وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق الامم المتحدة .

السيد بيرينغر (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، من دواعي سروري حقا أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئتكم بمناسبة انتخابكم للمنصب السامي ، منصب رئيس الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . إن انتخابكم تحية ليس لكم فقط وإنما أيضا لبلدكم العظيم المملكة العربية السعودية التي يعد دورها في الشؤون العالمية دورا حاسما ، ولا سيما في المنطقة التي أتيتم منها . إن توليكم هذا المنصب يجيئ في وقت تعد فيه المنظمة لتكون لها كلمة أكبر

في إدارة الشؤون العالمية . وأود في البداية أن أقول إن بلادي تشارك دون تحفظ الرأي بأن الامم المتحدة يجب أن تتولى مسؤوليات أوسع نطاقا في الحكم العالمي ، ويجب أن تُعطى الوسائل المالية والقانونية والسياسية للقيام بذلك . ونحن واثقون بأنكم ، بخبرتكم السياسية الطويلة ومهاراتكم الدبلوماسية الكثيرة ، ستوفرون قيادة وارشادا طيبين لمداولاتنا في مرحلة تغيرات عالمية لا تزال تعج بالقلاقل .

إن سلفكم السيد دي ماركو ممثل مالطة الدولة الجزرية ، يستحق تقديرنا وتحيتنا الكاملتين للأسلوب الفعال المتزن الذي قاد به الجمعية العامة للامم المتحدة خلال فترة اتسمت بالمحن . إن إسهامه في تعزيز المنظمة يستحق الثناء الكبير . وخلال فترة توليه منصبه خلقت مبادراته ، الخاصة بوضع عملية إعادة إحياء القطاع الاقتصادي للمنظمة في مقدمة المهام ، دفعة إصلاح جاءت في وقتها تماما في عصر تحظى فيه الامم المتحدة بسمعة متجددة .

أود أيضا أن أقدم ترحيبنا وتحياتنا الحارة الى حكومات وشعوب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كوريا ، وولايات ميكرونيزيا الاتحادية ، وجزر مارشال ، ودول البلطيق استونيا ولاتفيا وليتوانيا بمناسبة انضمامها الى عضوية الامم المتحدة .

وأسمحوا لي هنا أن أقول كلمة خاصة فيما يتعلق بالكوريتين . إن الطريق الى المقعدين اللذين تحتلانهما في أسرة الامم هذه كان طويلا وشاقا ، ولكنهما وجدتا من الممكن أن تنظرا الى أبعد من ذلك فتعملا وفقا لمقتضيات العصر المتغيرة . وأسمحوا لي بأن أعرب عن رغبة حكومة بلادي المخلصة وشعب موريشيوش في رؤيتهما متحدتين في المستقبل القريب وفقا لرغبة شعبيهما .

إذا كانت منظمتنا قد استعادت الاحترام اليوم ، فإن هذا يرجع الى حد كبير الى الجهود التي لا تكل التي بذلها الامين العام السيد خافيير بيريز دي كويبيار الذي عمل خلال سنوات التوتر الاخيرة من عصر الحرب الباردة على أن تظل قنوات الاتصالات الحيوية في العديد من مناطق النزاع والمواجهة مفتوحة . وإذ يشرف السيد

بيريز دي كوييار على نهاية فترته الثانية ، نود أن نعرب له عن الامتنان الذي نكنه له جميعا للاسلوب الممتاز الذي اضطلع به بواجباته خلال فترة منصبه والتي لم تكن دائما تلقى كل العرفان . نتمنى له الخير في مساعيه المقبلة .

وإذ نشترك في مهمة اختيار الرجل الصحيح ليحتل منصبه على قمة المنظمة ، ربما يكون من المناسب أن نذكّر أنفسنا بأن المرحلة التي نمر بها مرحلة جديدة وأن الخطوات القليلة الاولى فيها قد اتخذت فعلا . ولذلك سيكون على الامين العام الجديد أن يتناول جدول أعمال مختلفا ويواجه تحديات جديدة ونحن نقترب من القرن الحادي والعشرين . وفي وقت يعد فيه تقريب الهوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير من بين الشواغل الرئيسية التي تواجه البشرية ، من المناسب أن يكون الامين العام الجديد شخصية من الجنوب ، بل من القارة الافريقية . ربما كان من الاكثر حكمة أن تقدم قارتنا مرشحا واحدا ، ولكننا نقول إن عدد المرشحين الذين قدمتهم دليل على رياح التغييير التي هبت مؤخرا على العالم . ومهما كان الامر ، فإن المنظمة تستحق الافضل ، وذلك للتحديات التي تنتظرنا وتتطلب منا درجة عالية من الامتياز .

إن مميزات الامين العام تتطلب ايلاءها اهتمامنا . وبالفعل فإن الاطار الدولي الراهن ينبغي أن يمكّن الامين العام من أن يكون له استقلال وسلطة أكبر بشأن أي أمر قد يشكل تهديدا لصيانة السلم والامن الدوليين . ينبغي أن يسمح له بالاضطلاع بدور أكثر نشاطا في دبلوماسية رصد ومنع الازمات ، وذلك بتأييد وتعاون مجلس الامن وفقا للمادة ٩٩ من الميثاق ، وبالتالي تعزيز فعالية الامم المتحدة في تناول مشاكل الامن الدولي والتهديدات التي يتعرض لها السلام ، سواء عن طريق الوساطة أو إنفاذ تدابير عمليات حفظ السلام .

وفي الوقت نفسه ، فإن العمل الحكيم مطلوب لتنفيذ برنامج إصلاحي لمنظمتنا . والى جانب الدعم الذي ينبغي للإصلاح أن يوفره للطابع الواسع النطاق لانشطة الامانة العامة ، ينبغي للتغييرات أن ترضي تطلعات جميع الدول الاعضاء وأن تتناسب مع مصالحها ولا سيما على مستوى مجلس الامن .

إن الطابع المتغير لعصرنا الراهن يتطلب القيام بهذا الاصلاح لتعزيز الدور الرئيسي للأمم المتحدة في المسائل الدولية ، بنفس الطريقة التي تعيد فيها حركة عدم الانحياز إعادة تكييف نفسها حتى يمكنها أن تتناول بطريقة أفضل التحديات التي تواجه العالم اليوم . إن أهميتها حاسمة .

ويرى وفد بلدي أن أهم هذه التحديات هي القضية التي يعتمد عليها السلم والأمن العالميان ، نزع السلاح ، وهي القضية التي كان البعض ، الى عهد قريب ، يعطيها أولوية ثانوية . ومع ذلك فإنني ، كغيري ممن سبقوني في هذه الجمعية ، أرى أن نزع السلاح يجب أن يستمر في شغل صدارة شواغلنا وألا يحتل مجرد مكان خلفي . ونزع السلاح ليس مقصدا سهلا ، بل هدفا يتطلب الاهتمام الممتلئ بالحماس والتفكير الحديث والمبادرات المبتكرة ، كتلك التي استمتعنا للغاية بمشاهدتها في الايام القليلة الماضية .

وهنا أود أن أشيد على وجه الخصوص بخطة العمل التي اقترحها المغفور له راجيف غاندي ، الذي نفتقده بشدة ، وقدمها الى الدورة الاستثنائية الثالثة للامم المتحدة المعنية بنزع السلاح في حزيران/يونيه ١٩٨٨ . وتنادي الخطة بإتباع جدول بالمهام التي تسفر عن إلغاء جميع الاسلحة النووية خلال ٢٢ عاما من ذلك الحين ، أي في عام ٢٠١٠ .

وأود أيضا أن أذكر بالاضافة التي قدمها الرئيس ميتران الى عملية نزع السلاح في حزيران/يونيه الماضي ، عندما أكد بكل حق في خطة لنزع السلاح العالمي على الحاجة الى التفكير الجديد بشأن مجلس الاسلحة النووية استجابة للاحداث التي تجتاح العالم . ويجب الاهتمام بما دعا اليه في ذلك الحين من وضع قواعد جديدة لكفالة الامن العالمي .

والآن وخلال الايام القليلة الماضية جرى إحياء هذه القضية بالإعلان الجريء الجدير بالثناء العظيم الصادر عن الرئيس بوش . ومبادرته بتخفيض الاسلحة النووية للولايات المتحدة تقوم كما أوضحها على استراتيجية جديدة للدفاع تبعد اهتمام الولايات المتحدة ، كما قال ، عن توقعات المواجهة العالمية . وعلى إثر إصدار هذا الإعلان الهام الايجابي للغاية ، أصدر الرئيس غورباتشوف في نهاية الاسبوع الماضي إعلانا مساويا في الاهمية يوضح بجلاء أنه قد تم التوصل الى نقطة تحول في عملية السلام . وكما قال الرئيس بوش أن هذه الانباء العظيمة للعالم كله تبث فينا الامل بأن المزيد من الاحداث التي تقع مستقبلا ستؤكد أن سباق نزع السلاح يجري الآن بالفعل . وهذه الإعلانات التي تتوالى فور الاتفاق التاريخي ، وإن كان محدودا ، الذي أبرم

مؤخرا لتخفيض الاسلحة الاستراتيجية ، تشعل فينا جميعا الامل من جديد . ولهذا فإننا نصر على أنه يجب أن تستمر قضية نزع السلاح في احتلال مكان بارز في جدول أعمالنا .

وأكثر من أي شيء آخر ، هناك ثلاثة أحداث وقعت مؤخرا هذا العام وساعدت في تدعيم اقتناعي بهذا الاتجاه حتى قبل أن يعلن الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف عن مبادرتيهما على العالم .

أولا ، لم يحدث منذ الحرب العالمية الثانية أن كان التهديد باشتعال حرب نووية اقليمية في حكم الواقع بالدرجة التي كان عليها أثناء حرب الخليج . وفي ذلك الوقت علمنا بطريقة عملية للغاية أنه تعين نقل رؤوس حربية من القذائف الانسيابية التي كانت قد نقلت من قبل الى قاعدة كلارك الجوية في الفلبين عن طريق القاعدة البحرية في خليج سوبيك على الفور نظرا لحدوث انفجار شديد لبركان في جبل بينا توبو ، وبدا ذلك وكأنه نذير بالموت للقاعدة الجوية ، كما أنه جعل امكانية وقوع حادثة نووية امكانية ليست بالبعيدة .

وحتى في وقت أقرب ، وخلال وقوع الاحداث المأساوية العصيبة في الاتحاد السوفياتي ، عندما حاولت مجموعة من الاشخاص الطائشين إيقاف سير التاريخ بل وعكسه ، أعرب عن الشك فيما إذا كان التحكم في الاسلحة النووية السوفياتية ما زال في يدي السلطة الشرعية . وبدا أن السلم والاستقرار الدوليين يكمنان لدى مجموعة من المغامرين ، كما سمى الرئيس غورباتشوف والرئيس يلتسين رئيس روسيا مدبري محاولة الانقلاب الفاشلة في الاتحاد السوفياتي .

ومن الواضح أن العالم في حاجة الى أن نؤكد له أنه يمكنه أن يعيش حياته التي منحها له الله كاملة دون أن يكون رهينة امكانية وقوع كوارث من صنع الإنسان . ولهذا في الوقت الذي نرحب فيه بحرارة بنداء الرئيس ميتران بعقد اجتماع للدول النووية الاربع التي لها وجود في أوروبا ، نرى أنه يجب أيضا ، وبنفس القدر من الاهمية ، أن تشمل محادثات تخفيض الاسلحة النووية بأسرع وقت ممكن كل الدول الاعضاء الخمس الدائمة في مجلس الامن وتضع النزع الكامل للسلاح النووي هدفا لها . ويرد هذا الهدف بالفعل في ديباجة كل من معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لعام ١٩٦٣ ومعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ١٩٧٠ .

وأرجو في نفس الوقت أن نلتزم بعدم توصيل سباق التسلح النووي الى الفضاء الخارجي . فنحن نقشعر فعلا لمجرد التفكير في وجود كميات كبيرة من الرؤوس الحربية النووية منتشرة في أنحاء المعمورة . ولهذا أرجو أن نتمالك أنفسنا ونمتنع عن أن نصدّر الى الفضاء ما نفخر بتسميته بتفوقنا في التكنولوجيا العلمية ، الذي يمكن أيضا أن يوصف بأنه استعدادنا لتدمير أنفسنا .

ولما كنت أتناول موضوع نزع السلاح ، فإنني أرجو أن أشير مرة أخرى الى أهم أعمدة النظام الحالي لعدم الانتشار النووي ، وهو معاهدة عدم الانتشار التي سيحين موعد تجديدها عام ١٩٩٥ . ويشعر وفدي بالرضى العميق لمعرفته أنه في نهاية المطاف أعلنت كل من فرنسا والصين عن نيتهما في الانضمام الى المعاهدة . ونثني عليهما لهذا الالتزام وخاصة أن فرنسا ذكرت في نفس هذا المحفل منذ أيام قليلة أنها ستودع الصك اللازم للانضمام قبل انتهاء هذا العام* .

ونجد في المنطقة الاقرب من موريشيوس أن جنوب افريقيا وتنزانيا وزامبيا انضمت فعلا الى المعاهدة . إلا أن قلقنا يتزايد حدة إزاء نقاط الضعف التي تحتوي عليها المعاهدة ، والتي تؤكدها الحقائق التي تكشفت مؤخرا في العراق ، مما يثبت أن بعض البلدان لا يزال ينتهك التزاماته بموجب المعاهدة والضمانات ، لكي ينفذ جدول أعمال خفيا للانشطة النووية . وأنادي بأنه يجب علينا جميعا أن نبذل كل ما في وسعنا لنصلح كل نقاط الضعف ونضفي على هذه المعاهدة الطابع العالمي غير التمييزي الجدير بها . وتذكر الجمعية في هذا الصدد أن موريشيوس كانت قد اقترحت ، مع مصر ، إجراء حوار غير رسمي بين الدول الاطراف وغير الاطراف في معاهدة عدم الانتشار قبل حلول موعد تجديدها عام ١٩٩٥ . إلا أننا نود أن نناشد بإلحاح أن نبدأ العمل في هذا السبيل من الآن نظرا لانه لا يمكننا أن نضيع أي وقت .

وفي حماسنا المتقد لاهداف نزع السلاح النووي الكامل ، اقترح بلدي موريشيوس أيضا إبرام معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوبي غربي المحيط

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غزال (تونس) .

الهندي والجنوب الافريقي على نمط معاهدة المنطقة الخالية من الاسلحة النووية في جنوبي المحيط الهادئ لعام ١٩٨٥ . وقد حصلنا بالفعل على التاييد التام من بعض البلدان المعنية مباشرة بالمنطقة التي حددتها ، وأود أن أذكر أن من بينها زمبابوي ومدغشقر وسيشيل وجزر القمر . وموريشيوس تتطلع الى مناقشة هذا الاقتراح قريبا مع جنوب افريقيا بعد انتهاء الفصل العنصري فيها . وبالرغم من أن إعلان مناطق خالية من الاسلحة النووية في حد ذاته لا يشكل حلا عالميا للاخطار الناجمة عن الاسلحة النووية ، فإننا نؤمن ايمانا راسخا أن القوة الدافعة لتكوين هذه المناطق في بقاع العالم المختلفة ، مثل الشرق الاوسط ومنطقتنا وشبه الجزيرة الكورية ، تعزز الامن العالمي ، الذي لا يزال هدفنا الاسمى .

وبالنسبة للاسلحة الكيميائية ، يؤيد وفد بلدي الآراء التي أعرب عنها هنا والتي تقول بأنه يجب بذل جميع الجهود للوفاء بالموعد المحدد بعام ١٩٩٢ لاستكمال معاهدة شاملة للاسلحة الكيميائية . وأود في هذا الصدد أن أؤيد اقتراح استراليا بعقد اجتماع لمؤتمر جنيف لنزع السلاح على مستوى الوزراء بغية حل المشاكل المعلقة وتوفير الحافز المطلوب للمفاوضات .

وأود أيضا أن أرحب بالنتائج الايجابية التي تحققت منذ أيام قليلة في جنيف في المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الاسلحة البيولوجية . وتبشر هذه الاعمال الحاسمة بالخير في المستقبل .

وهناك أخيرا بند نهائي في هذه القضية يجذب اهتمامنا وهو انتاج الاسلحة التقليدية وتكديسها . وتؤيد موريشيوس الدعوة الى إنشاء سجل لمبيعات الاسلحة يحفظ في الامم المتحدة .

وفي الوقت الذي نؤيد فيه أيضا الدعوة الى وجوب قيام البلدان النامية بتخفيض ميزانياتها العسكرية بالقدر الملائم ، فإنني أؤمن ايمانا عميقا بنفس القدر بأنه يتعين على البلدان المتقدمة النمو وأكبر البلدان المنتجة للاسلحة أن تحد من انتاج الاسلحة وتخفض أيضا نفقاتها العسكرية . وستزيد الفوائد الناتجة عن السلم ، وتعني في الحالتين الإفراج عن الارصدة والموارد التي يمكن توجيهها صوب تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لمن يحتاج اليه في كل أنحاء العالم .

لقد أكدت في خطابي آنفا أننا قد دخلنا مرحلة جديدة تتطلب تفكيرا جديدا ومبادرات جديدة في سعينا المشترك الى إيجاد حلول للمشاكل التي تواجهنا . وقد أصبحت بيئة كوكبنا الآن عنصرا أساسيا في سياساتنا الوطنية وموضوعا لمناقشات مستمرة على الصعيد الدولي . إن البيئة العالمية رائعة لا يمكن مقاومتها إلا أن هشاشتها تراث عالمي يجب مراعاته لمصلحة البشرية جمعاء . وموريشيوس ترحب بالمبادرات المختلفة المطروحة ، وبخاصة من جانب الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، من أجل تحديد الاجراءات اللازمة للحفاظ على بيئتنا وتعبئة الرأي العام العالمي بشأن الحاجة الماسة الى القيام بذلك .

مع ذلك أسمحوا لي ، ونحن نعد لمؤتمر البيئة الطموح في البرازيل في عام ١٩٩٢ ، أن أحذر الذين يحاولون أن يلقوا بمسؤولية تدهور بيئتنا بالدرجة الاولى إن لم يكن كليا على البلدان النامية . وأسمحوا لي أن أقول أيضا إن موريشيوس تقدر موقف الذين يعتقدون أننا لا يجب ، في مساعينا نحو حماية بيئة كوكبنا بعد أن عرضت للدمار لقرون طويلة ، أن نتخذ مواقف متطرفة وتدابير صارمة تقوض التنمية الاقتصادية . لذا ، يتعين بذل جهد متضافر . وسيكون من الضروري أن يكون هناك مستوى أعلى من التضامن والإرادة السياسية أكثر من أي وقت مضى حتى يتسنى للبلدان النامية الوفاء بالالتزام العالمي بإنقاذ بيئتنا . وإن سعينا الى اقامة بيئة نظيفة وجميلة سيتطلب بالضرورة تغيرا في أنماط سلوكنا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الصعيدين الفردي والوطني .

لست بحاجة الى أن أكرر أن شواغل بلادي إزاء الحفاظ على البيئة تشمل الحاجة الماسة الى أن نضمن عدم استمرار التدهور البيئي لسواحلنا ومحيطاتنا التي توفر مصدر رزق للملايين من الناس في جميع أنحاء العالم . وفي واقع الامر ، ينبغي ألا نشفق على الذين يلوثون كوكبنا عن عمد وبلا مسؤولية برا وبحرا وجوا .

لقد شهدنا أن العمل الجماعي في مجالات عديدة يسفر عن نتائج ايجابية مهما بدت صعوبة المشاكل . كما أن بلادي على اقتناع راسخ بأن العمل المتضافر في المجال

الاقتصادي بين الشمال والجنوب أمر بالغ الاهمية إذا كانت بلدان الجنوب النامية تتطلع الى التخلص من الأزمة الاقتصادية التي ما فتئت تتصدى لها منذ زمن طويل . ولا ننسى أن الاستقرار الاقتصادي شرط مسبق أساسي لضمان الامن العالمي . وان البلدان التي تثقل كاهلها الديون بحاجة الى ما هو أكثر من فترة لالتقاط النفس . مع ذلك ، يجب التفكير أيضا في أفضل الطرق لتضييق الهوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير .

وعندما نتحدث عن الديون ، فإن الاهتمام الرئيسي يتجه تلقائيا الى افريقيا . فإن محنة الملايين من أشقائنا وشقيقاتنا في تلك القارة لا يمكن أن توصف بأنها قاتمة فحسب بل مهلكة أيضا . ولم تشهد افريقيا الزيادة التي كانت متوقعة في الثمانينيات في الانتاج الغذائي . وازداد عدد السكان على الرغم من بعض المحاولات الشجاعة للبدء في برامج لتحديد النسل وتوعية الرأي العام الافريقي بالعبء الذي يفرضه نمو معدل السكان على الاقتصاد . ولم يف برنامج الامم المتحدة للعمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا بما كان متوقعا منه . وكانت الثمانينيات عقدا ضائعا بالنسبة لافريقيا .

إذن ، ما الذي يجب أن نفعله ؟ أو ، إذ ننظر الى المسألة من زاوية أخرى ، هل فعلنا كل ما يتعين علينا أن نفعله ؟ هل يكفينا أن نشارك في مؤتمرات وحلقات دراسية وأن نعود فرحين بما ألقيناه من خطب بليغة تدوي لها القاعة أو لاننا ألقينا المسؤولية عن مشاكلنا على عاتق الآخرين ؟ في الواقع ، كلا . إن ما نحتاج اليه هو أن تتحول نوايانا وتصريحاتنا الى عمل ملموس . فإننا مدينون لأجيال المستقبل بأن نترك لها عالما خاليا من العوز والأمراض ، عالما يسود فيه السلم والحرية والعدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي باعتباره من العناصر الاساسية للحياة .

وإنني أعتقد أن تحقيق عالم كهذا في متناول أيدينا . وكل ما نحتاج اليه هو أن ننظر داخل أنفسنا وأن نبدأ باتخاذ الخطوات الشجاعة التي تمليها علينا الظروف . وفي الوقت الذي ينبغي فيه للشمال الغني أن يتجاوز التزامه الحالي بتخفيف العبء الذي يثقل كاهل الجنوب ، فإن البلدان النامية ينبغي أن تبدأ بتنظيف عتبات أبوابها

وترتيب أمورها . ومن الضروري القضاء على التبديد والفساد الاقتصاديين . ولا بد للدول المدينة أن تتحلى بالشجاعة اللازمة لتطبيق الاصلاحات الاقتصادية وأن تكافح من أجل التوصل الى أنجع وسيلة لإدارة مواردها . ويعتقد بلدي أن الامم المتحدة يمكن أن تضطلع ، في هذا الصدد أيضا ، بدور أساسي في الاستفادة من كل الافكار والامكانيات المتاحة لتحسين الحالة .

وعلى الصعيد السياسي ، فقد حددت العمليات الابداعية التي بدأت منذ عام خلال الانتخابات في ناميبيا طريقة عمل الامم المتحدة في مناطق أخرى من العالم . لقد قدمت الامم المتحدة إسهامات ايجابية ، وعلى وجه الخصوص في أمريكا الوسطى وأفغانستان وكمبوديا . وهي الآن مضطلعة بالتحضير لاستفتاء في الصحراء الغربية تتشرف فيه موريشيوس الى جانب دول أعضاء أخرى بأن سنحت لها الفرصة لخدمة قضية السلم والديمقراطية . ولن تتردد موريشيوس في ادانة أية محاولة ترمي الى عرقلة تنفيذ خطة عمل الامم المتحدة من أجل الصحراء الغربية .

ولا بد لي وأنا أتحدث عن الديمقراطية أن أشير الى أننا في موريشيوس أجرينا قبل أقل من شهر واحد انتخابات للمرة الخامسة منذ استقلالنا في عام ١٩٦٨ . وإنني أشير الى ذلك هنا لكي أؤكد اقتناعنا الراسخ في موريشيوس بعملية الديمقراطية ، وهي نظام لا تذكر عيوبه أمام المزايا العديدة التي يوفرها للشعب في إدارة شؤون الدولة وفي واقع الامر في الرفاه الاقتصادي لأمتنا عموما . وأننا نؤيد بقوة الفلسفة القائلة بأنه لا توجد تنمية ذات مدلول وجدوى دون ديمقراطية . وأجرؤ على مناشدة الدول الشقيقة التي لا تزال مترددة بشأن العملية الديمقراطية ألا تقاوم مجرى التاريخ بل أن تحاول التمتع بنشوته . فقد استفدنا من هذا النظام على أفضل وجه في بلادي وغيرها من البلدان . لذا ، ليس هناك أي سبب في ألا يؤتي نفس الثمار عالميا . هذا فضلا عن أنه سيزيد من فرص السلم .

لقد أتاحت نهاية الحرب الباردة فرصا جديدة لحل النزاعات ستشارك فيها الامم المتحدة بطريقة أو بأخرى . ويسرنا أن نرى أن كمبوديا قد استعادت مكانها في

الجمعية العامة ونأمل أن واحدا من النزاعات الاقليمية الطويلة الأمد سيحسم تحت رعاية الامم المتحدة .

إن هذا الاتجاه صوب النجاح يحدو بنا الى الأمل في أن تتمكن منظمتنا من الاضطلاع بدورها الحقيقي في عملية السلم في الشرق الاوسط . ولا يساورني أي شك في أن الامم المتحدة ستلعب دورا حافزا لتحقيق حل عادل وسلمي في المنطقة ومن ثم تخفيف محنة الشعب الفلسطيني من جهة وحل المشاكل الامنية في المنطقة من جهة أخرى .

لا بد من الإشادة هنا بالجهود الدؤوبة التي لا تكل والتي تبذلها الامم المتحدة من أجل جمع كل الاطراف المعنية على طاولة المفاوضات . وأن موقف موريشيوس إزاء ذلك واضح . فهو ينطوي على الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة وفي مؤزارة الفلسطينيين في اقامة دولة خاصة بهم . وفي هذا الصدد ، لاحظنا بارتياح عميق قرار المجلس الوطني الفلسطيني حول المشاركة الفعالة للفلسطينيين في عملية السلم . وأن التمثيل الفلسطيني الحقيقي في هذه العملية لا يمكن إلا أن يكون حاسما . وأن موريشيوس ، إذ تواكب تطورات الموقف ، مستعدة للموافقة على التحرك صوب إلغاء القرار ٣٣٧٩ (د - ٣٠) الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية إدراكا منا أن حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته يجب الاعتراف به وأن الاراضي العربية ليست "للاغتصاب" باسم أية ايديولوجية توسعية . إنه ، في واقع الأمر ، لمن منفعة قادة المنطقة الجلوس الى طاولة المفاوضات الى جانب الاطراف المعنية الاخرى والامم المتحدة لكي تحذف أكبر منطقة توتر ونزاعات من جدول أعمالها .

وبالمثل ، سيواصل وفدي تأييد كل التحركات التي تقوم بها منظمتنا والتي ترمي الى ايجاد حل منصف لمسألة قبرص مع المراعاة الصارمة لسيادتها .

وتنقلني مسألة السيادة إلى حقيقة أن موريشيوس نفسها لا تزال تكافح من أجل استعادة سيادتها على أرخبيل تشاغوس ، وهي قضية أعتقد أنها ينبغي أن تدعمها الجمعية بأسرها ، في ضوء الموقف الذي اتخذه المجتمع الدولي في أزمة الخليج الأخيرة ، التي كانت باختصار مسألة سيادة . وببزوغ عصر جديد أشرت إليه سلفا ، ينبغي أن تتمكن الدولة المستعمرة السابقة من أن تتكيف مع الحالة الحاضرة وتعترف بسيادة موريشيوس على أرخبيل تشاغوس . وتتمنى حكومتي ألا يقوم أي طرف معني بأي شيء يؤدي إلى تفاقم هذه المسألة ، ولا سيما فيما يتعلق بمد المياه الاقليمية .

وفي نفس الوقت ، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد ايمان حكومتي بالجهود التي تبذلها اللجنة المخصصة للمحيط الهندي لعقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمحيط الهندي كمنطقة سلم ، وفي هذا المقام ، يود وفدي أن يسجل في المحضر تقديره العميق للتفاني وإنكار الذات والتصميم الراسخ من جانب الممثل الدائم لسري لانكا . إن الدور البارز الذي لعبته هذه الدولة الجزرية الشقيقة في تلك المغامرة الجديرة بالثناء ، نقدره كل التقدير بالنظر إلى أنها هي نفسها استُدرجت إلى شبكة مؤسفة من العنف الذي لا يزال يأخذ ضحاياه من الأرواح البشرية في الصراع المتعلق بأقلية تاميل . وتأمل حكومتي أن يوجد حل سياسي سلمي للمشكلة في القريب العاجل .

وبالقرب منا ، في جنوب افريقيا ، ترحب موريشيوس باتفاق السلم الاخير الذي وقعته حكومة دى كليرك، والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، وانكاثا وغيرها لكبح جماح العنف في البلد . وفي الواقع ، نحن ننظر إلى هذه الخطوة باعتبارها خطوة رئيسية إلى الأمام صوب إنهاء العنف الحالي ومن ثم تهيئة الظروف المناسبة للقضاء الكامل على الفصل العنصري . وتتوقع موريشيوس من الرئيس دي كليرك أن يبذل كل ما في وسعه لوقف هذا العنف وأن يكفل حياد قوات الأمن .

وأود أن أشدد على أن الحدث الرئيسي الذي نتوقعه في موريشيوس في وقت قريب في جنوب افريقيا هو انعقاد مؤتمر الاحزاب المتعددة الذي سيمهد الطريق لدستور ما بعد الفصل العنصري . وستقيم موريشيوس علاقات دبلوماسية كاملة مع جنوب افريقيا

عندما يعتمد دستور ما بعد الفصل العنصري ، ونحن نؤمن بأن هذا ينبغي أن يتم في أسرع وقت ممكن .

ولكن أليس من المفارقات الغريبة أنه ، في الوقت الذي يجري فيه تفكيك الفصل العنصري في ركن من أركان العالم ، لا يزال دستور ذو سمات عنصرية سائدا للأسف في فيجي ؟ لا تعتزم موريشيوس التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة وليس من عادتنا أن نفعل ذلك . ولكن اسمحوا لي أن أقول مع المخاطرة بمدح الذات ، إن موريشيوس بلد متعدد الأجناس لكل فرد فيه مكانه الحق تحت الشمس حيث يتمتع كل فرد بحقوقه المدنية دون تمييز . وهذا الوئام يصنع العجائب من أجل رخائنا . ونعتقد أن نفس الشيء يمكن أن يتحقق في فيجي . ولهذا نود أن نناشد أشقاءنا هناك بأن يواجهوا الحالة بتعديل الدستور الحالي كما هو مطلوب وبأسلوب لا يؤدي بعد ذلك إلى مقاطعة من جانب أية قوة سياسية للانتخابات العامة . إن فيجي ، تلك الجزيرة الجوهرة في المحيط الهادئ ، من مصلحتها ومن أجل تحسين صورتها أن تصحح طريقها وأن تمكننا من أن نرحب بها مرة أخرى وبذراعين مفتوحين في محافل مثل الكومنولث .

لا تزال توجد ، عبر العالم ، جيوب قليلة جدا من التوتر والصراعات . وتأمل موريشيوس في أن يتحقق السلم في أماكن مثل موزامبيق ، التي ترتبط بها موريشيوس بكل فخر بعلاقات دم ، وبلدان القرن الافريقي ، حتى يتسنى توجيه الموارد البشرية والمادية ، بالكامل ، صوب التقدم الاقتصادي .

ولا يمكنني أن أختتم هذه الفصل دون أن أضم صوت موريشيوس إلى أولئك الذين أدانوا بأشد لهجة ، الانقلاب الذي دبره الجيش في هايتي وأناشد أولئك المسؤولين إعادة البلد إلى حكامه الشرعيين .

في كل المسائل السياسية التي ذكرتها توا ، يمكن أن نفكر في دور نشيط للأمم المتحدة . ويختلف البعض مع وجهة النظر هذه ولكن نظرا لأن منظمتنا مطالبة بأن تلعب دورا أكثر أهمية في بيئة دولية متغيرة وعالم يزداد تكافله يوما بعد يوم ، ينبغي إعادة تقييم حجم دورها الجديد ، ما دمنا مستعدين لتحدي النظريات القائمة لسياسات

القوة - التي أملت حتى الآن طريقة تنظيم الشؤون العالمية - وأن تنظر في إطار أكثر ملاءمة للعلاقات فيما بين الامم .

لقد بينت الاحداث الاخيرة في الخليج أن الامم المتحدة لا تزال الملاذ الاخير لاستعادة الاستقرار والسلم . وإذا كانت نهاية الحرب الباردة قد خلقت تطابقا جديدا للآراء والمصالح فيما بين الدول الكبرى فازالت أكبر العقبات من طريق التعاون العالمي ، ينبغي إذن تعزيز قدرة الامم المتحدة على إقرار السلم والامن من خلال التدابير الجماعية .

لقد أعد المسرح للعمل المطلوب اتخاذه هذا . وأعتقد أن الوقت عنصر هام وينبغي أن نتصرف على هذا الاساس .

السيد كاميكاميكا (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن وفد جمهورية فيجي ، أود أن أهنئ السفير سمير الشهابي على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . ونحن واثقون من أن خبرته الطويلة ومهاراته الدبلوماسية المعروفة ستكفل لهذه الدورة الهامة تحقيق نتائج ناجحة . وفي أعقاب الاحداث المشجعة في الشرق الاوسط ، وأوروبا الشرقية وفي أماكن أخرى طوال السنة الماضية ، هناك حاجة للوفاق والعلاج أكثر من أي وقت مضى ، وهذا دور يعتبر مؤهلا له بدرجة كبيرة . ويتعهد له وفدي بالدعم والتعاون الكامل معه في تحمل مسؤولياته الجسام .

ويستحق سعادة السيد غيدو دي ماركو امتناننا وتقديرنا للطريقة الدينامية التي ترأس بها أعمال الدورة الاخيرة . فقد أبدى صبرا متواصلا وإخلاصا في سعيه من أجل ايجاد طرق جديدة لترشيد وإصلاح المنظمة . ونحن واثقون من أن الزخم الذي تولد من عمله سيواصّل . وننتهز هذه الفرصة لنتمنى له كل نجاح في الدور الجديد ، الذي ستسنده أمته ، مالطة ، إليه في المستقبل .

في هذه السنة تنتهي مدة خدمة الامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار . وينضم وفدي إلى الوفود الاخرى في تهنئته على العمل الذي قام به على نحو جيد ويقدم دعم فيجي إلى خلفه .

أود أن أرحب بحرارة وإخلاص بكل الأعضاء السبعة الجدد في المنظمة ، ولاسيما إثنان من المحيط الهادئ : ولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية جزر مارشال . ويشعر وفدي بالسعادة ، بعد أن شارك بنشاط في عملية إنهاء استعمارهما ، لأن تتحقق هذه الصيغة النهائية من التعبير عن نضجهما .

إنه لمصدر سعادة كبيرة لنا أن نشارك مع الآخرين في رؤية كل من الكوريتين عضوين في المنظمة . إن هذا الانضمام يلقي الضوء على القيم التي أصبحت بصورة متزايدة تسيطر على التفكير العالمي - الحوار والتعاون والوفاق . إن هذا الاتجاه مشجع تماما ونحث جميع الأمم المتورطة في أي صراع على أن تستخدم هذه الفضائل بدلا من الصراع المسلح .

لقد مكّنت التغيرات الكبيرة التي حدثت في الاتحاد السوفياتي واوروبـــا الشرقية من تصحيح اخطاء نصف قرن . ونهنىء استونيا ولاتفيا وليتوانيا على نجـــاح نضالها الشجاع من أجل تقرير المصير وعلى قبولهما في عضوية الامم المتحدة .

إن العقد الدولي للقضاء على الاستعمار أوشك على الانتهاء ونامل في غضـــون الفترة المتبقية أن نرى الجهود تتركز على تحقيق تقرير المصير للشمانية عشـــر اقليما غير المتمتعة بالحكم الذاتي بعد . إذ لابد لشعوب هذه الاقاليم من أن تمـــارس حقها الثابت في اختيار مستقبلها بحرية ودون أي تدخل خارجي . ولابد أن نحتـــرم اختيارها سواء كان الاستقلال او الاندماج أو الارتباط الحر أو أي نتيجة اخرى مقبولـــة لعمل مشروع يتمثل في تقرير المصير . إن فيجي تترقب بتوق نتائج استفتاء عـــام ١٩٩٨ الذي سيجري في كاليدونيا الجديدة وسوف تولي اهتماما شديدا لكل الاعمال التحضيريـــة المفضية الى هذا الحدث . وهذا يتضمن المراقبة الدقيقة للتقدم الحقيقي المحرز فـــي مختلف مراحل برنامج العمل المتفق عليه الذي سيُضطلع به بموجب اتفاقات ماتيفنون .

إن أحداث آب/اغسطس الماضي التي وقعت في الاتحاد السوفياتي قد بعثت موجـــات وصدمات في كل أركان المعمورة . وقد أثلج صدورنا النجاح الذي حققته القوى المطالبة بمزيد من الحرية والشفافية . وننضم الى الآخرين في الإعراب عن الامل في أن تتقـــدم الصراحة وإعادة هيكلة الاقتصاد السوفياتي من قوة الى قوة .

ونثق بأنه يمكن البناء على التطورات السياسية في جنوب افريقيا ويمكـــن الإسراع فيها لإزالة الفصل العنصري وتمكين جميع فئات الشعب من الاشتراك على قـــدم المساواة في ادارة شؤون الحكومة في وطنها . ونشيد بأعضاء المؤتمر الوطني الافريقـــي على صبرهم وشجاعتهم عبر السنين ، ونتطلع قدما الى اليوم الذي تتحقق فيه احلامهـــم وتطلعاتهم .

إن المعاناة الانسانية الكبيرة والدمار المادي الذي نجم عن حرب الخليـــج إدانة شديـــدة للذين تسببوا في حدوث الازمة بتهورهم . صراعات كهذه ليس لها مكان في

هذا العصر . إن مواقف بعض الدول غير المتعاونة اليوم تعرقل الجهود التي تُبـــذل للتخفيف من وطأة المعاناة وإعادة البناء .

ونأمل في النتيجة النهائية أن تؤخذ في الحسبان احتياجات الجميع ، بما فـــي ذلك الاكراد الذين يعانون منذ مدة طويلة . إن أزمة الخليج دللت بوضوح على أن بوسع الامم المتحدة أن تتصدى بسرعة وفعالية لاي صراع دولي ، ولكن يجب التخطيط بحذر شديـــد للعملية التي يجب أن تمارس من خلالها هذه المسؤولية .

لقد تبدى بوضوح في غزو الكويت شاغل أمني كبير للبلدان الصغيرة . فالحجـــم والرفاه الاقتصادي والوضع الجغرافي لم تردع المعتدين المحتملين . غير أن تلـــك العوامل والمصلحة السياسية قد حددت في الماضي الطريقة التي رد بها المجتمع الدولـي على هذه الاعتداءات . وفي ظل هذه الظروف فإن البلدان الجزرية الصغيرة عرضة للخطـــر بشكل خاص بسبب عزلتها وافتقارها الى القيمة الاقتصادية والاستراتيجية التي ترجّـــح كفة المعتدي . لذلك نعتقد أنه لا ينبغي لهذه العوامل أن تبطىء استجابة الامـــم المتحدة والمجتمع الدولي أو تعيقها .

نرحب بمؤتمر السلام المقترح بشأن الشرق الاوسط وبدور الولايات المتحدة فـــي تيسير تعزيز المناقشات بشأن المشاكل المعلقة منذ فترة طويلة وايجاد الحلـــول الكفيلة بإحلال السلم والاستقرار في المنطقة . ونرى أنه ينبغي لجميع الاطـــراف المتأثرة أن تشترك في المؤتمر وتعالج القضيتين الرئيسيتين وهما : إقامة وطن للشعب الفلسطيني والاعتراف بحق جميع الدول ، بما في ذلك اسرائيل ، في وجود آمن مـــن التهديدات لسلامتها الاقليمية .

إننا نشعر بقدر كبير من التشجيع للطريقة الايجابية التي بسطت فيها الحكومـــة اللبنانية سلطتها على البلاد لاستعادة السيادة على جميع أراضيها . ونناشد جيـــران لبنان مساعدته في تمهيد الطريق أمام تعزيز إقامة نظام جديد قادر على إنهاء تاريـــخ محزن يصبح بالاضطرابات المدنية والبؤس التي ظلت جاثمة لوقت طويل . ونعتقد أنـــه ، بعد أن يمسك لبنـــان بزمام أموره وبعد إن ترى جميع الاطراف أن ولاية قوة الامم المتحدة

المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) قد انجزت ، لا ينبغي أن يبقى هناك أي سبب لتواجـــد القوات العسكرية الاجنبية ، بما فيها اليونيفيل في البلاد وعليها أن تنسحب .

إن اليونيفيل هي إحدى عمليات صيانة السلم العشر الحالية التي وزعتهـــا المنظومة في جميع أرجاء المعمورة . وإن عمليات صيانة السلم التابعة للامـــم المتحدة ، التي أدت دورا رئيسيا في العديد من مناطق التوتر ، توسع نطاقها حاليـــا وأصبحت تشمل حل المنازعات وتزايد البعثات الجديدة على جدول أعمالها التقليـــدي . ومن بين هذه العمليات بعثة الامم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية التـــي أنشئت للقيام بهذا الدور الاشرافي ؛ وسلطة الامم المتحدة المؤقتة في كمبوديا التـــي ستمثل فتحا جديدا . ومن المنجزات الهامة الاخيرة في عمليات صيانة السلم التي قامـــت بها المنظمة النجاح الذي حققته في تقديم المساعدة الانتخابية . فاستجابة للطلبـــات المقدمة من نيكاراغوا وهايتي ساهمت الامم المتحدة ، مساهمة كبيرة في تكليـــل العمليات الانتخابية بالنجاح في هذين البلدين . ونعتقد أنه ينبغي إتاحة تلك الخبـرة لجميع الاعضاء عند طلبهم ذلك ، شريطة أن تحظى الطلبات التي تتقدم بها الحكومـــات بدعم غالبية السكان .

إن حسن النية وجهود المنظمة في صيانة السلم لا تساوي شيئا دون قيام البلـــد المضيف بعمل مقابل . ونحث جميع أطراف النزاع على إظهار حسن النية اللازم لتحقيـــق نتائج ايجابية . كذلك فإن نجاح هذه العمليات يتوقف الى حد كبير على الدعم المالـــي الذي يقدمه أعضاء هذه المنظمة الذين نحثهم على الحرص على تسديد أنصبتهم المقـــررة بالكامل وفي الوقت المناسب . إذ أن العجز المتراكم المخمن في ميزانية اليونيفيـــل بلغ ٢٩٧,٦ مليون دولار في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ مما يدل على الطريقة غير المرضيـــة لتسديد هذه الدفعات ، ويفرض عبئا مجحفا على الدول التي تزود الامم المتحدة بقـــوات صيانة السلم ، كما أشار الى ذلك الامين العام مرارا وتكرارا .

وبينما نقدر أعباء المسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتق الامم المتحدة فـــي جميع الميادين ، نـــود أيضا أن نعـــرب عن تأييدنا للذين يرون أن الاوان قد آن لتدرس

المنظمة بنظرة متفحصة النطاق والاسلوب الحاليين لعملياتها بغية تخفيض الازدواجية ف العمل بين مختلف أجهزتها ووكالاتها . وفي الوقت الذي تجد الحكومات الوطنيـــة ا الصناديق التشغيلية والموارد أصبحت أكثر شحا ، فإن من واجب الدول الاعضاء النظر ف الكيفية التي يمكن بها زيادة ترشيد عمليات الامم المتحدة المتعددة . لقد أقر الامي العام بالفعل تغييرات وفورات هامة ، غير أن هذه تحتاج الى تعضيد وتعزيز ليتسنـــ توفير المزيد من الموارد على الصعيد العملي لكي تترك أثرا حقيقيا على حياة ورفـــا المحتاجين .

أن "مؤتمر قمة الارض" الذي سيعقد في العام المقبل في البرازيل سيمثـــل ذرو الجهود الكبيرة التي تُبذل حاليا لجعل النشاط الانساني منسجما مع الحاجة الى حمايـــا البيئة . وتؤيد بلادي العمل الممتاز الذي يجري القيام به حاليا في العديد مـــ البلدان للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية القادرة على البقاء . واذا لم تُكبـــ الاثار الناجمة عن الاحترار العالمي فإنها ستؤدي الى كارثة . إذ أن إذابة القمـــ الجليدية تتسبب في ارتفاع مستويات البحار وقد يؤدي ذلك الى إزالة العديد من الـــدو الجزرية في منطقة المحيط الهادىء عن بكرة أبيها . وسوف تحدث التغيرات المناخيـــة أيضا تغيرا في أنماط المناخ ، وسيحدث المزيد من الفيضانات والجفاف . إن فيجـــ تتطلع قدما الى وضع ضوابط ملموسة وفعالة يُتفق عليها في "قمة الارض" لحماية الاجيـــا المقبلة قبل فوات الاوان .

وباسلوبنا الخاص بدأت برامج ادارة البيئة في فيجي . وبغية كفالة الإمـــداد المستمر من الاخشاب والمساعدة على تقليل أثر الدفيئة قمنا بتوسيع برنامجنا لإعـــادة التحريج . ويجري الاضطلاع بالاعمال التمهيدية لتحسين ادارة مصادر مياهنا . كما يجـــري التأكيد على القيام بدراسات لأثر جميع المشاريع الانمائية الرئيسية على البيئـــة لكفالة ازالة العواقب السلبية . وسيوفر مؤتمر البرازيل "وجدول الاعمال ٢١" النهائي المبادئ التوجيهية والسبل اللازمة للمستقبل التي ينبغي علينا جميعا أن نلتزم بها .

وفي حين لا أحد ينكر أن مسألة البيئة موضوع لا بد أن يشغل بال الجميـــع ، فإننا نرى أن القدر الكبير من التدهور الذي يحدث الآن هو نتيجة الممارسات المفرطـــة والجامحة التي قامت بها الامم الصناعية ، ويتعين عليها أن تتحمل عبء التغلب علـــى هذا المشكلة ؛ كما ينبغي ايجاد السبل الكفيلة بتعويض البلدان النامية عندما يطلـــب منها أن تتنازل عن مصدر رزق لها بسبب مقاطعة مفروضة عليها .

مع ذلك ، ولما كان "الاقربون أولى بالمعروف" ، فيجب على البلدان النامية أن تبقى يقظة وأن تكفل ألا يتجاوز سعيها من أجل التنمية جوانب الادارة البيئيـــة لبرامجها .

إن محدودية الارض كمورد طبيعي تعني أن الدفع الرئيسي بالنسبة للتنميـــة الاقتصادية المستقبلية لفيجي وغيرها من البلدان الجزرية في المحيط الهادئ لا بـــد أن يأتي من بحارنا ومحيطاتنا . والشعاب الصخرية والموارد القريبة من الشواطئ فـــي المناطق المكتظة بالسكان تم الافراط في صيدها . وموارد سمك التن في منطقتنا تعتبـــر كافية لدعم النمو الاقتصادي للجزر الصغيرة لسنوات قادمة ، شريطة أن يستغلها النـــاس أنفسهم استغلالا اقتصاديا . بيد أن الاستخدام الواسع النطاق لشباك الصيد المعوّمة قـــد أدى الى الافراط في الصيد الى ما هو أبعد من الحد الاقصى للغلال الذي يسمـــح بالاستمرار . ونحث على تأييد الوقف المقترح في جميع مناطق العالم لجميع أعمـــال الصيد بالشباك المعوّمة الواسعة النطاق في أعالي البحار بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٢ .

مازلنا نلحظ أيضا بقلق المحاولات الجارية لتحويل منطقتنا الى مكان لتصريف النفايات السامة والخطرة والانذارات التي أطلقتها أمم المحيط الهادئ بشأن مرفق التدمير الكيميائي في جزيرة جونستون المرجانية قد استنبطت التزاما من الولايات المتحدة بإبقائنا على علم بعملياتها وبإقفال المرفق حال اكمال تدمير الاسلحة المنقولة من أوروبا . ونأمل أن يستمر هذا الحوار وألا تستخدم المرافق مرة أخرى ما أن يتم تدمير المخزونات الحالية .

هذا التعاون من جانب دولة كبرى يؤكد لنا أن المحادثات المستقبلية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك من شأنها أن تلقى اهتماما . بيد أنه يتعين علينا أيضا أن نبين خيبة أملنا ازاء استمرار فرنسا في اجراء التجارب النووية في منطقتنا ، على الرغم من النداءات المتكررة بالكف عن ذلك . وفي هذا الصدد ، نود أن نردد كلمات السيد ، بيلي أولتر ، رئيس ولايات ميكرونيزيا الاتحادية والرئيس الحالي لمحفل جنوب المحيط الهادئ ، عندما قال في خطابه أمام الجمعية في ٢٦ أيلول/سبتمبر ما يلي :

"ومع ذلك ، فما زلنا ننتظر وقف تجارب الاسلحة النووية في منطقتنا . وبوصفي رئيسا للمحفل ، أؤكد كل التأكيد على تصميم جميع الدول الاعضاء للمثابرة على بذل جهودنا ، ما استطعنا الى ذلك سبيلا ، بغية الوصول الى ضمائر الذين يبدون على استعداد لتفقد الآثار الهدامة للتجارب النووية على شعب جزيرة نائية ، لكنهم ليسوا على استعداد للقيام بهذه الانشطة في أوطانهم ذاتها ." (A/46/PV.5 ، ص ٧)

إن شواغلنا بشأن هذه المسألة حقيقية جدا لسبب أساسي وجيه للغاية ، هو أننا نعيش في هذه المنطقة .

إن المبادرة التي أعلن عنها مؤخرا الرئيس بوش بزيادة تخفيض الاسلحة النووية تمثل تغيرا هاما في الاستراتيجية النووية للولايات المتحدة . ونشيد بهذا العمل الجسور ونرحب بالاستجابة الايجابية التي قام بها الرئيس غورباتشوف . وينبغي أن تسير جميع الدول النووية على هذا الهدي .

لقد مرت فيجي بفترة اضطراب سياسي في عام ١٩٨٧ ، وتم تعيين حكومة مؤقتة وعهد اليها بإعادة الاقتصاد الى مجراه وبصياغة دستور جديد . وقد تمت اعادة الاقتصاد الى مجراه ونعترف بالتاييد الذي مدنا به العديد من الامم والمنظمات الدولية . وقد امكننا إيجاد أسواق اضافية والقيام بترتيبات تجارية جديدة . وتم رفع بعض قيود الانظمة عن الاقتصاد ، مع التاكيد على الصادرات وانشئت مناطق خالية من الضرائب ، مما أدى الى استحالة استثمارات أجنبية رئيسية . واقيمت صناعات جديدة ، الامر الذي أوجد العديد من فرص العمل الجديدة . وتم انتاجها عدد أكبر من السلع وتصديرها مما ادى الى انتعاش التجارة . وليس من المبالغة القول إن الاقتصاد قد نهض الى مستويات قياسية ، وتم بذلك تحقيق الهدف الاول .

بعد مشاورات مطولة ومستفيضة مع جميع المجموعات من ارجاء البلد سُنّ الدستور الجديد في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٠ . واستكمل رسم حدود انتخابية جديدة . وعملية تسجيل الناخبين تتقدم بشكل حسن ، حيث من المزمع اجراء الانتخابات في آذار/مارس ١٩٩٢ .

لقد كانت السنوات الاربع الاخيرة صعبة بالنسبة لبلدي . فما من تغيير يسهُل قبوله ؛ سيكون هناك معرقلون وسيكون هناك راغبون في الإبقاء على النظام القديم . وما برحنا نذكر باستمرار أن حلول مشاكلنا لن تتاتى إلا من الداخل ، وأن التدخل الخارجي والمشورة غير المطلوبة لن يجديا نفعا . ونود أن نشكر أصدقاءنا الذين تفهمونا والذين ساندونا في وقت عوزتنا . وفي العام القادم ستتقلد الحكومة التي انتخبها شعبنا مهامها لادارة شؤوننا ومساعدتنا على البدء في فصل جديد من تاريخنا .

إن الاختلالات في البيئة الاقتصادية العالمية تخلق قدرا كبيرا من الانشغال لدى البلدان النامية . وهذه البلدان تحتاج الى مساعدة لتنمية قواعدها الاقتصادية وايجاد أسواق لسلعها المنتجة . ويتعين عليها أن تصدّر لتزدهر ، ولكنها تواجه عراقيل لا تحصى في محاولتها تحقيق الوصول الى الاسواق في الاقتصادات الصناعية . والحواجز غير الخاضعة للتعرفة الجمركية تظل عقبة رئيسية أمام التجارة الحرة .

والاعانات المالية التي تدفعها البلدان المتقدمة لمزارعيها تقوض بشكل خطير قـــدرة البلدان النامية على كسب المزيد من الاسواق المربحة والمستقرة . والمحاولات التـــي قامت بها مختلف المجموعات لتخفيف هذه الاعانات ، أثناء مفاوضات مجموعة الاتفـــاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، قوبلت بمعارضة شديدة .

وفي الوقت ذاته ما زال الضرر المستمر لمصالح البلدان نتيجة لفشل النظـــام المتعدد الاطراف في التعامل الفعال مع الاثر التجاري المعوّق للإعانات الزراعية يؤكـــد الحاجة الى الاصلاح العاجل . وبالرغم من المحاولات المتكررة لتقليل الدعم ، شهـــدت عمليات نقل الزراعة عن طريق المدفوعات المباشرة وعمليات نقل المستهلك الى بلـــدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية زيادة بنسبة ١٢ في المائة في عام ١٩٩٠ لتصل الـــى ٢٩٩ بليون دولار . لا بد من الوصول بجولة أوروغواي الى خاتمة ملموسة وتوفير الاســـاس الصحيح لنظام تجارة دولي أكثر تحررا . وهذا التحرر في حد ذاته سيساعد مساعـــدة كبيرة في تقوية اقتصادات البلدان الاعضاء .

وبالنسبة لمجموعتنا نحن ، مجموعة البلدان النامية الجزرية في المحيـــط الهادئ ، التي من بينها فيجي ، والتي يُعترف على نطاق واسع بانها من أكثر البلـــدان النامية هشاشة وضعفا على الاطلاق ، فإنها لا تزال تجد نفسها في موقف صعب بصفة خاصة . فهناك بلدان وأقاليم نامية جزرية يتجاوز عددها الـ ٢٠ في منطقة المحيط الهـــادئ دون الاقليمية ، هذه البلدان والاقاليم مبعثرة في منطقة جغرافية شاسعة ، معظمها صغيـــر وبعضها صغير جدا ، سواء من حيث الحجم أو عدد السكان ، والكوارث الطبيعية متكـــررة الوقوع فيها . أربعة منها تندرج في فئة أقل البلدان نموا . صلاتها بالعالم الخارجي قليلة وغير متطورة ؛ والحفاظ على هذه الصلات باهظ التكلفة ، ولكن بدونها لن يتسنـــى لهذه البلدان البقاء . وهي تعتمد اعتمادا كبيرا على المصادر الخارجية للتـــزود بالعديد من الاحتياجات الاساسية ، لانها لا تمتلك سوى القليل من الموارد ، ولان قدرتهـــا الانتاجية هزيلة .

إن خفض المساعدات الانمائية ستكون له مضاعفات اقتصادية خطيرة على منطقتنـــا الجزرية حيث تعاني بلدان عديدة من أوجه عجز في ميزانياتها . وعلى رغم أن بعضها قد تمكن من خفض أوجه عجزها ، فإن محاولات بعض البلدان الاخرى قد تعرضت لعراقيل بسبـــب كوارث طبيعية ، ولا سيما الاعاصير والزوابع . واذا جرى خفض المساعدات فإن أوجـــه العجز قد تزيد الى حد أبعد ، فضلا عن ذلك ، فإن عدم امكان التنبؤ بتدفقات المعونـــة في المستقبل سيعرقل سعي المنطقة الى تمويل البنية الاساسية للتنمية التي هي بأمـــسّ الحاجة اليها . وهذا بدوره قد يؤدي الى تخفيض رأس المال وتدهور اقتصادي عـــام . ونحن نأمل أن يستمر الالتزام الذي قطعته على نفسها الجهات المانحة التقليديـــة ومختلف وكالات الامم المتحدة والوكالات غير الحكومية في المساعدة على تخفيف حدة هـــذا التدهور كي يتسنى لهذه البلدان المحرومة بشكل خاص أن تحقق درجة مريحة من الاكتفـــاء الاقتصادي الذاتي .

ولقد وضعت الامم المتحدة الآن خططا لإعداد نفسها للقرن المقبل . وحسبنـــا أن نذكر في هذا الصدد ثلاثة بنود ذات أهمية هي مؤتمر قمة الارض لعام ١٩٩٢ ، وعقـــد القضاء على الاستعمار ، وتنويع عمليات صيانة السلم . وستظل هذه البنود تمثل شعلـــة ترشدنا لاجيال عديدة مقبلة ، وهي تتطلب التاييد الكامل من كل منا لتنفيذها جميعـــا . ولا تزال الامم المتحدة حصن الامل الذي أراد مؤسسوها لها أن تكونه ، ولا تزال فيجـــي ملتزمة بأن تضطلع بأي دور قد تطلب المنظمة منها أن تؤديه .

السيد سيموغيريري (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزيـــة) : أود باسم وفد أوغندا أن أهنئ السفير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية علـــى انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . إن انتخابه لهـــذا المنصب الرفيع هو اعتراف بخصاله الشخصية وانعكاس للتقدير العظيم لبلده المملكـــة العربية السعودية . إنه يحمل الى هذا المنصب ثروة من التجارب والمهـــارة الدبلوماسية ستكون عونا للجمعية العامة وهي تعالج القضايا الكبرى المطروحة علـــى هذه الدورة . وأؤكد له تعاون وفد أوغندا الكامل في أدائه لمسؤولياته .

ويعرب وفدي لسلفه السيد غيرو دي ماركو ، وزير خارجية مالطة ، عن خالـــص تقديرنا لإدارته مداولات الدورة الخامسة والاربعين بمهارة وسرعة انجاز .

وأود أن أوجه تحية حقة للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار علـــى خدماته الجليلة لهذه المنظمة . وطوال العقد الذي أدار فيه دفة الامم المتحـــدة ، واجهت المنظمة تحديات كبرى ، أدى بعضها الى التساؤل عن جدواها وقدرتها علـــى البقاء . وبسبب تفانيه ومثابرته وحصافته ، أسهم الامين العام بيريز دي كوييـــار إسهاما كبيرا في تعزيز هذه الهيئة ، وساعد في التغلب على العديد مما واجهته مـــن تحديات . ويسعدنا جميعا الآن أن نلاحظ أن دور الامم المتحدة بوصفها مركزا لتنسيـــق الاعمال الدولية ومستودعا لجهودنا الجماعية من أجل السلم والتعاون والامن قد تعزز .

وفي افريقيا ، نشيد بالامين العام على جهوده وتصميمه الدؤوبين من أجـــل مساعدتنا في حل مشاكلنا ، ولا سيما الحالة الاقتصادية الحرجة في منطقتنا ، فضلا عـــن الصراعات السائدة هناك .

وبفضل اهتمام الامين العام المستمر بمشاكلنا ، لا يزال أمل افريقيا وثقتهـــا في الامم المتحدة وطيدين بل تشير الدلائل الى انهما في تزايد . وافريقيا بدورها تـــود أن ترى أن المجتمع الدولي يعتبرها شريكة جادة ، ناضجة بما يكفي لان يعهد اليهـــا بمسؤوليات أكبر . وهنا اسمحوا لي أن أؤكد على أن الرئيس الحالي لمنظمة الوحـــدة الافريقية السيد ابراهيم بابانغيدا رئيس جمهورية نيجيريا تكلم باسمنا جميعا عندمـــا حث على إعادة هيكلة مجلس الامن ، وعلى النظر الجاد في امكانية انتخاب افريقي لمنصب أمين عام الامم المتحدة .

واسمحوا لي أن أرحب بالاعضاء السبعة الجدد المنضمين الى الامم المتحـــدة . فأوغندا ترحب باستونيا ، ولاتفيا وليتوانيا التي استعادت استقلالها مؤخرا . وأوغنـــدا منذ استقلالها اقامت علاقات ودية ودبلوماسية مع كل من جمهورية كوريا الديمقراطيـــة الشعبية وجمهورية كوريا . وبالتالي ، يسعدنا أن نرى انضمامهما الى الامم المتحـــدة . ومع انضمام جزر مارشال وميكرونيزيا ، أصبحت المنظمة اقرب الى تحقيق هدفها فـــي العالمية .

في السنة الماضية ، شهدنا جميعا تغييرات هائلة أدت الى تحول جذري في العلاقات الدولية . والتطورات البعيدة المدى في أوروبا الشرقية قد غيّرت الصورة السياسية والاقتصادية التي نعمل في اطارها . وفي الواقع ، فإن الصورة العامة قد تغيرت بحيث أن المجتمع الدولي يواجه عملية بناء نظام عالمي جديد ، نأمل في أن يكون بداية عهد جديد من التعاون بدلا من المواجهة ، وأن يحرر العالم من قيود الافكار الايديولوجية الضيقة .

ومن المفهوم أن آمالا كبارا تخالجنا ونحن نتطلع الى احتمال قيام نظام عالمي جديد . فالهياكل السياسية والاقتصادية في بلدان عديدة ، وطبيعة العلاقات بين البلدان ، قد تطورت على نحو لم يكن بالامكان تصوره قبل بضع سنوات . ومع ذلك ، فإن الإحساس السائد بالحماس لا ينبغي أن يجعلنا نغفل عما يتعين علينا القيام به . فلا يزال أمامنا عدد من العقبات التي لا بد أن نذللها . واذا ما كان لنا أن نفيد من الفرص التي تلوح في الافق ، لزم أن يبدي قادة هذا الجيل من جانبهم البصارة المرجوة وأن يكونوا على مستوى رفيع من الحنكة السياسية . ولكنهم سيحتاجون أيضا الى الانتباه والدعم من جانب المجتمع الدولي .

ولا يمكن للنظام الذي نطمح اليه أن يكون قادرا على البقاء إلا اذا كان عادلا ومنصفا وكان منظورا اليه على أنه نظام تتوفر فيه هاتان الصفتان فعلا . ولا يمكنه أن يكون عادلا ومنصفا إلا اذا كان قائما ومدارا على نحو راسخ على مبادئ الميثاق . فأولا ، سيكون النظام الجديد مستندا الى أساس راسخ لو جاء معززا ، كما يملي الميثاق ، لحقوق الانسان الاساسية ، ومتفقا مع الرغبة الواضحة للانسانية في تحقيق السلم والديمقراطية وحكم القانون ، في داخل الامم وفيما بينها على حد سواء .

ويجدر لي الآن أن أعبر عن قلق أوغندا ازاء التطورات الاخيرة في هايتي ، وأن أشيد بمبادرة منظمة الدول الامريكية التي تقوم بجهد مخلص لإعادة النظام الديمقراطي لهذا البلد .

ثانيا ، ينبغي للنظام الجديد أن يعالج مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان ، ومن ثم يصبح من الضروري أن يعالج الفجوة الكبيرة بين الشمال والجنوب حيث نجد الرخاء والوفرة في جانب والفقر المدقع والحرمان في الجانب الآخر .

من الاهداف الاساسية للأمم المتحدة التوصل الى حل سلمي للصراعات . وقد ظلت جهود الامم المتحدة في هذا الصدد معوقة أمدا طويلا بالحرب الباردة التي كانت في أغلب الاحيان تزكى نيران الحروب في مناطق مختلفة . والصراعات الدائرة في تلك الجهات كانت تغري بتحويل كميات هائلة من الاسلحة الحديثة من جانب كل معسكر من المعسكرات الى الدول ومناطق التوتر الهشة في العالم الثالث . وقد أصبح نقل الاسلحة عملا مربحا للبلدان المتقدمة النمو التي تملك التكنولوجيا والموارد اللازمة لإنتاج الاسلحة . إن استعداد البلدان المتقدمة النمو لتزويد البلدان النامية بالسلاح ينطوي على مفارقة بالغة إذا قيس باستجابتها للطلبات المماثلة لنقل الموارد المالية والتكنولوجيا لاغراض التنمية . ونأمل ، في ضوء التطورات الاخيرة ، أن ينعكس مسار هذا الاتجاه ، وأن يستجاب بهمة وإبداع لنداءاتنا في سبيل التحول الاقتصادي .

لقد أيد عدد كبير من المتكلمين الاقتراح الخاص بإعداد سجل لنقل الاسلحة التقليدية على المستوى الدولي . وهذا اقتراح له جاذبيته . وحتى يكون لهذا السجل معنى ، يجب في رأينا أن يكون محققا للتوازن والشفافية ، ويجب أن يشمل أيضا البلدان المنتجة ، وأن يوفر حصرا ، في كل بلد على حدة ، لجميع الاسلحة سواء منها التي تنتج أو تخزن أو تنقل . وفضلا عن ذلك ينبغي أن تشمل الشفافية معلومات عن آخر ما وصلت إليه التكنولوجيا في الميدان العسكري وهذا من شانه أن يولد الثقة ويقلل الخوف من المفاجآت . كما يصح إنشاء آلية تفتيش للتحقق من صحة بيانات هذا السجل .

ويسعدنا أن نرى أن الفرصة التي يوفرها التخفيف من حدة التوتر تستخدم في دعم قضية نزع السلاح . لقد كان الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن تخفيض الاسلحة الاستراتيجية أمرا مشجعا وكان من المشجع بنفس القدر إعلان الرئيس بوش يوم الجمعة ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ إجراء تخفيضات إضافية من جانب واحد

في أسلحة الولايات المتحدة ، والرد السريع الذي جاء من جانب الرئيس غورباتشوف رئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . إن هذه الإنجازات الثلاثة مجتمعة تمثل خطوة رئيسية الى الأمام وتوفر قوة دفع جاءت في أوانها لعملية نزع السلاح .

ونرى أن إجراء المزيد من المناقشات ينبغي أن يهدف الى تحقيق مزيد من التخفيضات في الترسانات النووية والحد من تحسينها النوعي . ونرى أن الأولويات في ميدان نزع السلاح ينبغي أن تتضمن إجراء مفاوضات بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، والإسراع بإبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، وزيادة فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية . وفي ظل قوة الدفع المتحققة والأهداف المتوخاة ، توجد مدعاة قوية للحث على توجيه الموارد التي توفر نتيجة لنزع السلاح الى تنمية البلدان الفقيرة . ويجب أن تبقى الصلة بين نزع السلاح والتنمية بارزة أمام أعيننا أثناء مداولاتنا .

إن المجتمع الدولي يولي حقوق الإنسان ، الأهمية التي تستحقها . وهذا أمر سليم لأن التهديدات الموجهة للسلم والأمن لا تنشأ فقط من الاستفزازات والاعتداءات الخارجية . ففي عدد من الأمثلة كان السبب الرئيسي للتوتر هو عدم احترام حقوق الإنسان . ونحن نعلم أيضا أن انتهاك حقوق الإنسان يسهم إسهاما ماديا في زيادة مشكلة اللاجئين في العالم الثالث . ويذكر الأمين العام في تقريره السنوي أن مبدأ عدم التدخل في الاختصاص المحلي الأساسي للدول لا يمكن اعتباره حاجزا واقيا يمكن أن ترتكب من ورائه انتهاكات جسيمة أو منتظمة لحقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب . وقد أشار متكلمون كثيرون الى نفس هذا الرأي في هذه المناقشة ، ونحن نتفق معهم . ينبغي أن تدان انتهاكات حقوق الإنسان وأن توقف حيثما ترتكب . وعلى المجتمع الدولي أن يقوم بدور حيوي في هذا الصدد .

وبغية مساعدة الجيل الجديد من القادة الملتزمين بعملية تعميم الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان ، يلزم أن نتوخى الواقعية وأن ننادي بحلول عملية مبتكرة تكون قادرة على أن تؤدي الى تحقيق التغيرات المؤسسية اللازمة سلميا ،

وإلا فإن العملية كلها قد تُجهض نتيجة للمقاومة المؤسسية . إن الحالة في هايتي ، وبدرجة أقل في توغو ، تؤكد ذلك .

وفضلا عن ذلك فإننا نعتقد أننا إذا أردنا أن يكون لحقوق الإنسان والديمقراطية معنى حقيقي ، أصبح من الضروري مساعدة البلدان النامية في بلوغ مستوى معيشي كاف . فالحقوق المدنية والسياسية يجب أن تسير جنبا الى جنب مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي هي حقوق لها نفس القدر من الاهمية . لقد شغل المجتمع الدولي نفسه في الماضي بالتطوير التدريجي لقواعد حقوق الإنسان ومراقبة احترامها . ولئن كنا ندرك أهمية ذلك فإننا نرى وجوب إيلاء أهمية مماثلة لمساعدة البلدان النامية في تعزيز قدرتها الكامنة على ضمان احترام هذه القواعد . فإن تأمين السلم والأمن واحترام حقوق الإنسان على الصعيد العالمي أمر يفيد كذلك من وجود تنمية اقتصادية واجتماعية مماثلة .

ومن المؤسف أن البيئة الخارجية لا تزال غير مؤاتية للبلدان النامية . فتدفقات الموارد بصفة عامة تتناقص ، وأسعار السلع الاساسية تنخفض ، وأزمة الديون الخارجية تزداد عمقا ، وقد أدى ذلك الى تفاقم الصعوبات الاجتماعية والسياسية للسكان في كثير من البلدان النامية .

ولم تكن المشكلة الرئيسية في معظم الحالات عدم وجود برامج لمعالجة هذه المشكلات بل بالاحرى عدم توفر الإرادة السياسية والالتزام اللازمين لتحقيق هذه البرامج . ويصدق هذا على برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٨٦ والذي أجرت اللجنة المخصصة التابعة للجمعية العامة الاستعراض النهائي له في الشهر الماضي . وفي هذا الصدد تشيد أوغندا بالجهود التي لا تكل التي بذلها رئيس اللجنة المخصصة السيد مارتن هوسليد الممثل الدائم للنرويج لدى الامم المتحدة . ولئن كانت معظم البلدان الافريقية قد اضطلعت ببرامج للتكيف الهيكلي فإن استجابة المجتمع الدولي جاءت أقل مما توقعناه . إن نقل الموارد المالية لم يحدث على النحو

الذي كنا نتصوره . وبالتالي فإن برنامج العمل ظل إجمالا بلا تنفيذ في وقت يزداد فيه تفاقم الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

وفي إطار جدول الاعمال الجديد المقترح لافريقيا والمعروض على الجمعية العامة الآن ، نأمل أن يبدي المجتمع الدولي الإرادة السياسية المطلوبة وأن يوفر الدعم اللازم لتجديد البرنامج وتنفيذه .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بمبادرة حكومة اليابان الخاصة بعقد مؤتمر قمة لبحث حالة الاقتصاد الافريقي ، في عام ١٩٩٣ . ونأمل أن تؤدي تلك القمة الى التزامات جادة من جانب المجتمع الدولي بزيادة تدفقات الموارد للتنمية في افريقيا .

إننا نعترف بأن تنمية افريقيا تعتبر مسؤوليتنا الاولى وأن الآخرين لا يمكنهم إلا إكمال جهودنا . وكاستراتيجية للتنمية ، أصبح التعاون والتكامل الإقليميان يحظيان بالاهتمام الأكبر في افريقيا . وتحقيقا لهذه الغاية ، اعتمدت المعاهدة التي أنشأت المجموعة الاقتصادية الافريقية في مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية الذي انعقد في ابوجا في حزيران/يونيه ١٩٩١ . وتهدف هذه المعاهدة الى توسيع نطاق أسواقنا ، وإيجاد روابط أمامية وخلفية لاقتصاداتنا ، ومن ثم الى أن تكون محركا للنمو والتنمية في افريقيا على أساس مستمر . وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدعما جهودنا من أجل التكامل .

وبسبب مشكلاتنا الاقتصادية ، اضطررنا الى اعتماد برامج للتكيف الهيكلي تنطوي في جميع الاحوال على تخفيضات عميقة في الإنفاق على البرامج الاجتماعية مثل الصحة والتعليم ، وعلى استغناء عن اليد العاملة . ولقد كان لهذا أثر سلبي مباشر على المجموعات الضعيفة التي تضطر بالتالي الى ممارسة ضغط إضافي على البيئة . ومن الواضح أن هذه المجموعات تحتاج الى مساعدة خاصة لتخفيف محنتها . وهذه ليست فكرة جديدة . فنحن نعرف أنه توجد في البلدان المتقدمة النمو ترتيبات خاصة لمساعدة هذه المجموعات . ومثل هذه الترتيبات تصبح لازمة من باب أولى في بلداننا

ويتعين تطبيقها على أفقر الناس في أفقر البلدان أي أقل البلدان نموا . إن عدم معالجة هذه المشكلة سيقوض دعائم النظام الديمقراطي والمؤسسات الديمقراطية التي التزمنا بإقامتها في بلادنا .

تعتمد افريقيا اعتمادا كبيرا للحصول على عائدات من صادراتها على نطاق ضيق من السلع الاساسية الاولية . وتنويع الصادرات لتشمل سلعا غير تقليدية وسلعا مضافة اليها قيمة التصنيع أصبحت أولوية بالنسبة لنا . وعليه ، فإننا نؤيد جميع الجهود الرامية إلى اختتام المفاوضات التجارية في حلقة أوروغواي ، التي تجرى بموجب الاتفاق العام للتعريفات والتجارة (الغات) ، في وقت مبكر . ويحدونا الامل أن يكون من بين ما تسفر عنه هذه المفاوضات تحسين الفرصة أمام سلع جميع البلدان النامية ، المصنعة منها وشبه المصنعة ، إلى الاسواق .

يجري الإعداد لعقد مؤتمر الامم المتحدة لعام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية . وقد أشار المؤتمر قدرا كبيرا من الامل والتوقعات . ونحن نرى أنه ينبغي لنتائجه أن تشتمل على التزامات محددة بشأن النقل الفعال للتكنولوجيا المأمونة بيئيا إلى البلدان النامية بشروط غير تجارية . وتوفير موارد جديدة وإضافية كافية بشروط ميسرة ؛ وتهيئة بيئة اقتصادية دولية داعمة تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية القابلين للإدامة في البلدان النامية .

إن تدهور البيئة في حالة البلدان النامية هو نتيجة مباشرة للفقر . ومناقشة القضايا البيئية بمعزل عن التنمية أمر لا معنى له . فعلى سبيل المثال ، في أوغندا وفي أماكن أخرى من افريقيا يُضطّر الناس إلى قطع الاشجار لاستعمالها كوقود وفي بناء المساكن . وللمحافظة على الغابات لابد من تأمين مصادر بديلة للطاقة ومواد البناء . وبالنسبة لأوغندا ولبعض بلدان افريقية أخرى أيضا يكمن الحل في تأمين رأس المال والتكنولوجيا لتوليد الطاقة الكهربائية من القوى المائية . وهذا هو المجال الذي ينبغي للبلدان الصناعية أن تمد يد العون فيه .

لقد اتخذت هذه المنظمة موقفا مبدئيا من العنصرية ، التي تتجلى في أبشع صورها في الفصل العنصري . والفصل العنصري مشكلة قديمة راسخة أدت إلى زعزعة الاستقرار في الجنوب الافريقي بأسره . ويبدو أن ثمة أملا في أن يكون الحل قريب المنال . فإلغاء قانون الاراضي وقانون مناطق المجموعات وقانون تسجيل السكان

يشير إلى هذا الاتجاه وينبغي أن يكون موضع ترحيب . ونرحب أيضا بالمبادرات الاخرى ، ولا سيما المحادثات الثلاثية بين قادة المؤتمر الوطني الافريقي وانكاتا وحكومة جنوب افريقيا . إلا أن هدفنا في جنوب افريقيا لا يزال إزالة الفصل العنصري بغية تحقيق الاحترام الكامل لحقوق الانسان والحقوق السياسية وقيام جنوب افريقيا الديمقراطية وغير العنصرية .

ويتمثل موقفنا في أن دستور جنوب افريقيا هو أساس الفصل العنصري . وإلى أن يلغى هذا الدستور ويستعاض عنه بدستور ينص على مشاركة شعب جنوب افريقيا بأكمله على قدم المساواة لا يمكننا القول بأن عملية تفكيك الفصل العنصري أصبحت أمرا لا يمكن الرجوع عنه . ولذلك ، ندعو حكومة جنوب افريقيا الى حشد الإرادة السياسية الضرورية لقبول ميثاق الامم المتحدة نصا وروحا ، وإلى الدخول في مفاوضات مضمونية وشاملة ، تُتوج بنظام سياسي ديمقراطي حقا تراعى فيه حقوق الانسان والحقوق السياسية للجميع .

لقد قلنا على الدوام بأن مشكلة الفصل العنصري في جنوب افريقيا إنما هي مصدر لعدم الاستقرار في المنطقة بأسرها . وقد أدت بعض التطورات الإيجابية في جنوب افريقيا ، بالإضافة إلى إنهاء الحرب الباردة ، إلى ظهور اتجاهات إيجابية في دول المواجهة أيضا . فالاتفاق بين حكومة أنغولا ومنظمة يونيتا بشير خير لذلك البلد . فهو يبشر بوضع نهاية للحرب الاخوية التي أودت بحياة العديدين وشلت البنى الاساسية الاقتصادية والاجتماعية في أنغولا . وفي موزامبيق ، أظهرت الحكومة جرأة كبيرة بدخولها في مفاوضات مع حركة رينامو بهدف وضع نهاية للحرب . ومن دواعي الاسف ، أن رينامو لم تظهر جدية في نهجها حتى الآن . ولا يزال الأمل يراودنا في أن تؤتي هذه المحادثات ثمارها في النهاية .

لقد قامت دول المواجهة ، ولا تزال تقوم ، بدور هام في الكفاح ضد الفصل العنصري . وقد قدمت تضحيات جمة على شكل خسائر فادحة في الارواح البشرية وأضرار لحقت باقتصاداتها . وهي تستحق الدعم والتعويض عن الخسارة التي لحقت بها نتيجة لتحملها وطأة هذا الكفاح . والجمعية العامة ومجلس الامن ناشدا المجتمع

الدولي في مناسبات عديدة مساعدة دول خط المواجهة . ونحن نهيب بالمجتمع الدولي أن يلبي هذا النداء .

وما فتئت قضية الصحراء الغربية واحدة من أبرز مشاكل منطقتنا . وبعد اعتماد مجلس الامن القرار ٦٩٠ (١٩٩١) ، الذي يحدد خطة للتسوية وينص على تشكيل لجنة تابعة للامم المتحدة تشرف على الاستفتاء في الصحراء الغربية ، نشق بأن هذا الاستفتاء سيعقد في أقرب وقت ممكن . وأوغندا ستواصل تأييد جهود الامين العام في هذا المسعى .

إن الحالة في ليبريا وفي بعض أجزاء شرق افريقيا مصدر ألم . والنهج الذي تتبعه أوغندا هو تقديم التأييد للجهود الإقليمية لتعزيز الحوار والتفاهم بين الاطراف ، بغية وقف القتال وإيجاد حل طويل الامد . ولذلك ، أيدنا مبادرة المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بصدد الحالة في ليبريا ، وكما أيدنا جهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية بصدد الصراع في القرن الإفريقي . وفي منطقتنا دون الإقليمية ، تبدي أوغندا التزامها بالحل الشامل لمشكلة اللاجئين ، الذي اتفق عليه رؤساء الدول في إعلان دار السلام الذي صدر في شباط/فبراير من هذا العام . ومن شأن تنفيذ هذا الإعلان أن يعزز إلى حد كبير قضية السلم وحسن الجوار في المنطقة . وينبغي للمجتمع الدولي أن يؤيد جهودنا الاقليمية الرامية إلى ايجاد الحلول .

ولا يزال الشرق الأوسط منطقة متفجرة ، فالحالة في تلك المنطقة تنطوي على عواقب وخيمة على السلم والامن الدوليين . ومنطقة الخليج مرت للتو بويلات الحرب التي نجمت عن احتلال العراق للكويت . ونحن نشعر بالسعادة لاستعادة الكويت سيادتها واستقلالها وحكومتها الشرعية ، ونثني على الوقفة الحازمة التي وقفها مجلس الامن في هذا الصدد . وغني عن البيان أنه كان للحرب أثر مدمر على كلا البلدين وعلى المنطقة ، من حيث الخسارة في الارواح البشرية والخسارة المادية والدمار الذي لحق بالبيئة . ولذلك ، فإن التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي في فترة ما بعد الحرب تحد ضخم ومروع . والامم المتحدة بعد أن تصدت للعدوان ، أصبح عليها أن تتصدى بالمثل للتحدي المتمثل في صياغة التسوية التي توفر حلا طويل الامد .

لقد تصرف المجتمع الدولي بشجاعة في مواجهة أزمة الخليج . ومطلوب الآن اتخاذ موقف جريء مماثل حيال القضية التوأم ، قضية فلسطين والعلاقات العربية الاسرائيلية التي لا تزال جوهر الصراع في الشرق الأوسط . إن الجمعية العامة في قرارها ٥٨/٣٨ جيم ، قد دعت إلى تنظيم مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة وتحضره جميع الأطراف المعنية ، بوصفه إطارا للتفاوض على تسوية عادلة . وجهود الولايات المتحدة الأمريكية الرامية الى عقد مؤتمر دولي محدود يعقد على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يعد تطورا ايجابيا . وعلى الرغم من مطالب اسرائيل الصعبة المتصلة بالتمثيل الفلسطيني ، كان الرد العربي بنّاء . إلا أن اسرائيل من جهة أخرى تواصل العمل بسياساتها الاستفزازية القائمة على بناء مستوطنات جديدة للمهاجرين اليهود في الأراضي المحتلة . وأوغندا يحدوها الأمل أن تسود الحكمة في اسرائيل ، وأن تظهر الأمم المتحدة ، والمجتمع الدولي ككل ، التصميم والمثابرة في السعي لايجاد حل عادل وسلمي للصراع .

وتؤيد أوغندا استقلال قبرص ووحدتها وسلامة أراضيها وتطلعات أبناء شعبها للعيش معا . ونحن ندعو الطرفين للتعاون مع الأمين العام في جهوده الرامية الى إيجاد حل مقبول .

وبالنسبة لشبه الجزيرة الكورية ، ما فتئت أوغندا تؤيد تطلع شعبها لإعادة التوحيد سلميا . إن الانضمام المتزامن لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا لعضوية الأمم المتحدة يوفر لهذا الشعب أيضا فرصة أخرى لمواصلة الحوار ولتوسيع جهوده الرامية إلى المصالحة وبناء الثقة .

وفي كمبوتشيا ، نرى في التقدم المحرز في المفاوضات دلائل مشجعة . فقد تسنى فتح الطريق بعد أن كان مسدودا . وتضم أوغندا صوتها الى أصوات الوفود الاخرى في الترحيب في هذه الجمعية بالامير سيهانوك بصفته رئيسا للدولة . وتتطلع أوغندا الى أن يتم اعتماد وتوقيع اتفاق بشأن كمبوتشيا عند استئناف انعقاد مؤتمر باريس .

وفيما يتعلق بالأزمة في أفغانستان ، نظل على رأينا بضرورة احترام اتفاقات جنيف من جانب كل البلدان المعنية .

إن العالم بحاجة الى أمم متحدة فعالة لتوجيه تكافلنا . وبالنسبة لعملية الإصلاح في الامم المتحدة ، تؤيد أوغندا المقترحات التي ترمي الى زيادة فعالية المنظمة . ويوفر الإطار المعتمد في قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٦٤ أساسا متفقا عليه لمتابعة التفاوض بشأن الإصلاحات في الامم المتحدة .

وقد أتاحت نهاية الحرب الباردة لجيلنا فرصة فريدة للعمل معا من أجل النهوض بالمصالح الجماعية لقريتنا العالمية . وبوصفنا أعضاء في هذا المجتمع العالمي فإن حكم أجيال الالف عام القادمة علينا سيتوقف على ما إذا كان التراث الذي سنتركه لها هو نظام قائم على العدالة والمساواة والسلم والحرية ، وما إذا كان رفاة الإنسان هو صميم هذا النظام .

واسمحوا لي أن أدلي الآن ببعض الملاحظات عن رواندا .

لقد اختار رئيس وفد رواندا السيد فرانسوا نغاروكينتوالي ، لاسباب خاصة به ، أن يثير قضية رواندا في هذه الجمعية يوم الإثنين الماضي ، وأن يثيرها بهدف تصوير أوغندا على أنها معتد أو طرف في الصراع الدائر في بلده .

لقد رفضت أوغندا دائما هذه الاتهامات وفنّدتها ، وها أنا أفعل ذلك الآن مرة أخرى . ويرى وفد بلدي ، عن روية ، أن أفضل سبيل لخدمة مصالح أبناء شعب رواندا ، سواء منهم الموجودون داخل رواندا ذاتها أو الاعداد الكبيرة التي تعيش في المنفى في الخارج ، هو أن تُبادِل رواندا حسنة النية الذي أبداه جيرانها وأبدته منظمة الوحدة الافريقية وكذلك عدة بلدان صديقة ، وأن تلتزم بتنفيذ الحلول

التي تم التوصل إليها جماعيا في شتى المحافل التي اجتمعت خصيصا لمعالجة مشكلة رواندا . ومن الامور المخيبة للامل ، وغير المثمرة كذلك ، أن تتوهم رواندا أنه بإيجاد كبش فداء في أوغندا ستزول من الوجود مشكلة أبناء رواندا الذين يعيشون في منفى اضطراري والبالغ عددهم نحو مليون شخص .

ولعلنا نتذكر الاضطرابات التي وقعت في رواندا في عام ١٩٥٩ قبل استقلال ذلك البلد ، عندما أطيح بشكل عنيف بالملكية والطبقة الحاكمة التي كانت تتشكل كليا تقريبا من قبائل التوتسي . لقد أدت الحوادث الدموية الخطيرة التي صاحبت ذلك الاضطراب الى إجبار الكثيرين من الضحايا من قبائل التوتسي على الذهاب الى المنفى في كل البلدان المجاورة بما في ذلك أوغندا . وحتى يومنا هذا لم تضع رواندا وتنفذ أية سياسة للمصالحة لكي تجتذب عودة هؤلاء المنفيين الروانديين الى وطنهم . ويعيش نحو ٠٠٠ ١٠٠ من هؤلاء المنفيين في أوغندا ، وسنشعر بارتياح كبير إذا ما وجدوا موطنا آخرا لهم . إن بعضا من هؤلاء المنفيين المتضررين قد حملوا السلاح وهم الذين ينخرطون الآن في صراع مسلّح داخل رواندا ضد الحكومة القائمة هناك .

ومنذ انلاع هذا الصراع اجتمع القادة الافريقيون في المنطقة وعلى مستوى منظمة الوحدة الافريقية ، بما في ذلك رئيس تلك المنظمة - في أكثر من ١٠ مناسبات سعيا الى إيجاد حل سلمي لمشكلة رواندا . وآخر هذه الاجتماعات عقد في الشهر الماضي يوم ٧ أيلول/سبتمبر في مدينة غبادوليت في زائير تحت رئاسة الرئيس بابانغيدا رئيس منظمة الوحدة الافريقية ، وقد حضره أمين عام منظمة الوحدة الافريقية واشتركت فيه زائير وبوروندي وتنزانيا ورواندا وأوغندا . وتوصل ذلك الاجتماع الى اتفاق بالإجماع - وأكرّر بالإجماع - حول خطة عمل لحسم الصراع المسلح . وكان على الطرفين المتحاربين أن ينفذا اتفاق وقف إطلاق النار الذي سبق وأن اتفقا عليه ووقعاه ، وأن يدخلا في حوار يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ في ظل وساطة الرئيس موبوتو . وكان من المفروض أن يقوم برصد وقف إطلاق النار فريق من المراقبين العسكريين المحايدين من منظمة الوحدة الافريقية يضم نيجيريا وزائير . هذا هو الإطار الذي وضع لحسم

الصراع المسلح في رواندا ، وهو يتطلب الالتزام من جانب رواندا والدعم الدولي . أما التهجم بالالفاظ على أوغندا أو أي بلد آخر فإنه مظهر من مظاهر التهرب ليس إلا .

وكان قد تم التوصل في وقت سابق - في آذار/مارس - الى إطار مماثل للسلم بموجب اتفاق نسيلي . وتقرير فريق الرصد التابع لمنظمة الوحدة الافريقية عن الفترة من آذار/مارس الى أيلول/سبتمبر متاح لكل من يرغب في التحقق من مدى صحة مزاعم رواندا ضد أوغندا ، إنها مزاعم لا أساس لها من الصحة على الإطلاق .

وفي شهر شباط/فبراير من العام الحالي عقد في دار السلام مؤتمر إقليمي برئاسة رئيس جمهورية تنزانيا الرئيس موبيني وبمشاركة رواندا وزائير وبوروندي وأوغندا بالإضافة الى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والمفوض السامي للامم المتحدة لشؤون اللاجئين بغرض الاتفاق على حل دائم لمشكلة اللاجئين في المنطقة . وبالرغم من أن رواندا قبلت مسؤوليتها بموجب ذلك الاتفاق في أن تستقبل مواطنيها العائدين من المنفى وفقا لمبدأ العودة الاختيارية الى الوطن ، فإننا لم نر حتى الآن أية خطوات ملموسة اتخذت من جانب رواندا لتهيئة الظروف اللازمة لجعل العودة الى الوطن تبدو فكرة جذابة . وينبغي مقارنة موقف رواندا وسجلّها في هذا الصدد بموقف وسجل جيرانها الذين كان عليهم التصدي لمشاكل مماثلة .

إن أوغندا لعلى استعداد لتقديم كل تعاون معقول لتعزيز كل المبادرات التي قدمت حتى الآن لحسم مشكلة اللاجئين الروانديين والصراع المسلح في رواندا معا ، إلّا أن أوغندا تحتج بشدة على عدم وفاء رواندا بالتزاماتها إزاء مواطنيها في المنفى وعلى استمتاعها بدلا من ذلك باللجوء الى تكتيكات مضلّلة وهجمات استفزازية على أوغندا .

إن رواندا تكاد تثبت على نفسها صحة اتهامها بأنها جار جاحد . فأوغندا توفر المعيشة لنحو ٠٠٠ ١٠٠ شخص من مواطني رواندا الذين حرموا من العيش في بلدهم . وقد أتاحت أوغندا أراضيها لقوات رواندا في جهد مخلص لمساعدة رواندا على مراقبة الحدود . ودعت أوغندا فريق الرصد التابع لمنظمة الوحدة الافريقية ؛

بالإضافة الى مبعوثين من الخارج للتحقق من مزاعم رواندا عن وجود قواعد للتمردين في أوغندا . وقد فعلت أوغندا كل هذا وأكثر منه لتعزيز الشفافية وبناء الثقة في إطار المبادرات الإقليمية . ويبدو أن رواندا قد اختارت أن تتجاهل كل حسن النية الذي تبديه أوغندا والمساعدات التي تقدمها ، وتفضل بدلا من ذلك الدخول في حملة دعائية لا معنى لها في الخارج ، بما في ذلك حملتها علينا هنا في هذه الجمعية . وهذه مسألة تدعو الى بالغ الأسف .

السيد كالنينس (لاتفيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بأن أتقدم بالنيابة عن حكومة وشعب لاتفيا وبالاصالة عن نفسي بأحر التهاني للسفير شهابي على انتخابه رئيسا للدورة السادسة والاربعين الحالية للجمعية العامة . إن تقلده هذا المنصب له أهمية خاصة بالنسبة للاتفيا لانه يترأس أول دورة يحضرها بلدي بوصفه عضوا في الامم المتحدة .

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أطيب تمنيات بلدي وتقديره للامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار .

وعلى الرغم من أن لاتفيا كانت من الاعضاء المؤسسين لعصبة الامم ، فإنها لم تتمكن ، بسبب الاحتلال الاجنبي الذي أطبق عليها فيما بعد ، من المشاركة في تأسيس الامم المتحدة . وكان علينا أن ننتظر هذه اللحظة ٤٧ عاما ، ومع ذلك لم ينل هذا التأخير من فرحتنا بعودتنا العادلة والشرعية إلى المجتمع الدولي . بل على النقيض ، نشعر بارتياح شديد لانضمامنا إلى منظمة دولية عظمت مكانة وشأنا على امتداد السنين بفضل قيادة الامين العام وحنكته في الادارة .

إن لاتفيا تتبوأ مكانتها في الامم المتحدة عن نقطة تحول هامة في تاريخ العالم . فمنذ العشرينات ، وشعب لاتفيا يؤمن بأن وجود أي دولة معترف بها دوليا يمثل حقيقة موضوعية لا يستطيع أحد أن يقتلعها من جذورها . ولربما تكون السرعة التي استؤنفت بها العلاقات الدبلوماسية مع دول البلطيق خلال شهري آب/اغسطس وأيلول/ سبتمبر ، من أبرز الامثلة على تقدم الحضارة صوب اقرار الديمقراطية الحقيقية والمساواة على الصعيد الدولي في عصرنا . وشعب لاتفيا يعرب عن خالص امتنانه لاعضاء الامم المتحدة ولسائر الامم التي ساندتنا لما أبدته من تأييد وتفهم عميق .

وفي هذا الصدد ، أود مرة أخرى أن أرحب بزملائنا الجدد وأهنئهم على الانضمام إلى عضوية الامم المتحدة أي : جمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية جزر مارشال ، وولايات ميكرونيزيا المتحدة ، وجارتانا في الشمال والجنوب جمهوريتا استونيا وليتوانيا . وإنه لمن دواعي فخرنا أن نبدأ أنشطتنا في الامم المتحدة في ظل هذه الصحبة المرموقة .

إن الدافع إلى اقبال لاتفيا بحماس على النهوض بدورها في الامم المتحدة يتجاوز المصلحة الذاتية الوطنية إذ يحدونا خالص الامل أن تكون التطورات الاخيرة قد تمخضت عن عهد جديد تسود العالم فيه الديمقراطية والتعاون . ولقد أشارت أحداث آب/ اغسطس في الاتحاد السوفياتي الشيوعي سابقا الآمال في أن العلاقات بين الشرق والغرب لن تكون من الآن فصاعدا ، مصدرا للمواجهة ، وإنما أداة لحل المشاكل العالمية والاقليمية المعقدة .

ونحن على يقين من أن لاتفيا ستنهض بدور مفيد في عملية حل المشاكل تلك . وفي اعتقادنا أنه من المقدر على لاتفيا ، الآن ، مثلما كانت الحال على امتداد التاريخ ، أن تربط بين شرق أروبا وغربها ، باعتبارها جسرا طبيعيا . وحيث أن لاتفيا استخدمت ذات مرة ساحة قتال للجيوش الاجنبية المتحاربة ، فبالامكان أن نشكل الآن ملتقى طرق للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي . وادراكا منا لهذه المسؤولية الجسيمة ، فإننا مستعدون للاسهام في التطوير الديمقراطي الحتمي للنظام العالمي الجديد وتواقون إلى القيام بذلك .

وكي تنجح لاتفيا في هذا المضمار ، يجب عليها أن تشرع فورا في معالجة عدد من القضايا الحيوية . وتأتي في مقدمة تلك القضايا عملية إعادة بناء اقتصاد بلدنا وإنعاشه . ومن ثم لابد لنا من تدريب اخصائيين وموظفين فنيين تسند إليهم مهمة تلبية احتياجات لاتفيا العاجلة بالتزامن مع بناء هيكل اقتصادي يتشكل على ضوئه دور لاتفيا في أوروبا والعالم مستقبلا .

وتحقيقا لهذا الهدف ينبغي أن تستعيد لاتفيا ، على الوجه الاكمل ، وضعها كدولة مستقلة ، دونما تأخير الامر الذي يقتضي سحب القوات الاجنبية التي ما زالت تحتل ترابنا الوطني بصورة غير شرعية ، على أن يتم ذلك بأسرع ما يمكن . فالتسوية العادلة لتلك المسألة تعد عنصرا ذا أهمية حاسمة إن كنا نبغي تعزيز العملية الرامية إلى كفالة امن جميع أمم العالم والتعاون فيما بينها على المدى الطويل ، ليس في منطقتنا فحسب بل وفي شتى أنحاء العالم .

إننا لنستمد التشجيع من المبادرة الجريئة التي أقدمت عليها الولايات المتحدة الامريكية وصادق عليها الاتحاد السوفياتي والتي تدعو إلى اجراء تخفيضات كبيرة في الاسلحة النووية لدى هاتين الدولتين . ونحن نرى في تلك المبادرة ، أول خطوة ملموسة صوب تحقيق الحلم الذي طالما راودنا الا وهو إعلان منطقة البلطيق منطقة خالية من الاسلحة النووية .

وشعب لاتفيا على استعداد للعمل جنبا إلى جنب مع شعوب العالم كافة ، فأبوابنا

وعقولنا وقلوبنا مفتوحة لكل الانجازات المحرزة على الصعيد العالمي في المجالات ، الاقتصادي والانساني والبيئي والثقافي . ونحن على التزام كامل بروح التبادل القائم على الصراحة والنزاهة مما من شأنه أن يتيح لنا الاستفادة مما تحقق بالفعل والاسهام في تحقيق ما لاتزال الحاجة تدعو إليه .

ونحن على اقتناع راسخ بأن بإمكاننا أن ننشئ بالتعاون والتنسيق مع جارتينا في البلطيق منطقة تنبني على الجغرافيا السياسية ، نثبت بها للعالم أن الانتقال من أسر الشيوعية الشمولية إلى الهياكل الديمقراطية الانفتاحية يمكن احرازه باسلوب سلمي منضبط ومنظم .

ولما كنا نستمد من الامم المتحدة الدليل على فوائد التعاون متعدد الاطراف ، وفيما بين الاعراق ، فإننا في لاتفيا نلتزم بكفالة حقوق متساوية لجميع الافراد والاقليات الوطنية في أراضينا ، بغض النظر عن الاصول العرقية أو المعتقدات الايديولوجية . ولقد اتخذنا خطوات ملموسة للتعامل مع احتياجات وشواغل كل من يعيشون داخل حدودنا وسنستمر في وضع سياسات في هذا الاتجاه . وكما كانت حقوق الانسان والديمقراطية والتمسك بقواعد القانون الدولي هي المبادئ التوجيهية لكفاحنا في سبيل استعادة الاستقلال فهي ستظل تشكل اساس تنميتنا الداخلية واندماجنا من جديد بالمجتمع الدولي . وأملنا أن يتسنى لمن يواجهون عقبات مماثلة أن يستمدوا من المثل الذي ضربناه الشجاعة والالهام .

وبوصف لاتفيا عضوا في الامم المتحدة فسوف نلتمس من الامم الاعضاء الاخرى ومن المنظمات والامانة العامة التوجيه والمساعدة في بلورة الطابع الذي ستتسم به والدور الذي ستضطلع به مستقبلا على الصعيد الدولي . ويمكن النظر إلى تزامن عملية إعادة البناء في لاتفيا مع إعادة هيكلة النظام العالمي باعتباره أمرا مفيدا لكل المعنيين . ذلك إنه سيعزز التعاون والتنسيق المتزايدين في هذه العملية الانمائية بجميع أوجهها .

فعلى سبيل المثال ، نحن نرحب بالمقترحات الداعية إلى تحسين اطار المعونة

الانسانية الطارئة داخل الامم المتحدة ونتوقع أن تساعد تلك الخطة بلدنا ومنطقتنا في انشاء هيكل منسق للمعونة الطارئة خاص بهما .

تضم لاتفيا صوتها إلى سائر أعضاء الامم المتحدة في الدعوة إلى الغاء القرار ٣٣٧٩ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ المتعلق بالصهيونية فلاتفيا لم تشارك في ذلك القرار ولم تؤيده منذ البداية وما زالت تعارض بشدة جميع السياسات التي تغذي الريبة والخصومة بين الشعوب والامم .

لقد عبر شعب لاتفيا أخيرا المياه الراكدة العكرة ، مياه القمع والعدوان ودخل بحر التعاون الدولي المفتوح . ونحن على بينة تامة من أنه حتى هذه البحار يمكن أن تكون مضطربة ومحفوفة بالمخاطر ولكننا نستمد الامل والعزاء من أن تلك المرحلة تضم معنا المجتمع الدولي الذي يلتزم بكفالة الامن والاستقرار والرخاء الاقتصادي . ويتوافر لدى جمهورية لاتفيا الاستعداد للعمل مع اصدقائها وجيرانها على التصدي للتحديات المقبلة .

السيدة آف اوغلاس (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي سيدي بداية أن أعرب لكم عن ارتياح الحكومة السويدية العميق لانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة ولانتخاب نواب الرئيس . كما أود أن أنقل الى الامين العام تقديرنا العميق لجهوده المتفانية على مدى ١٠ أعوام في سبيل إرساء السلم ومن أجل أمم متحدة أكثر قوة .

لقد أصبح واضحا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن البشرية تواجه تحديات ومشكلات ذات طبيعة عالمية . إنها مشكلات عالمية وينبغي معالجتها على مستوى عالمي . ففي التكافل يكمن الاختلاف الاساسي بين عالمنا المعاصر وعالم الاجيال السابقة . وهذا هو السبب في أن السياسة الخارجية أصبحت تتمثل اليوم في كيفية تصرف الدول ازاء المشكلات المشتركة أكثر مما تتمثل في تصرف بعضها إزاء بعض .

وفي هذا العالم القائم على التكافل ، أصبحت منظمتنا العالمية ، الامم المتحدة ، أداة لا غنى عنها للتعاون . وما زال التزام السويد بالامم المتحدة ، وبكل ما يدافع عنه الميثاق ، حجر الزاوية لسياستنا الخارجية .

ويبدو أوضح مثال على التكافل في المجال البيئي . فإذا أريد للتنمية أن تصبح ممكنة التحقيق ، وجبت المحافظة على النظم الايكولوجية التي توفر أسباب الحياة . والتنمية ضرورية في نفس الوقت اذا أريد صيانة البيئة . وينبغي أن تحسن التنمية الظروف المعيشية للفقراء لكي لا يجبروا على تدمير الاسس الايكولوجية التي يقوم عليها مستقبل أبنائهم . وينبغي أن تعني التنمية أيضا تخفيف الشعوب والبلدان التي تتمتع بمستوى عال للمعيشة من العبء الذي تلقيه على عاتق البيئة . وتحتاج البلدان النامية الى تعبئة مواردها ، ولكنها بحاجة أيضا الى نقل موارد اضافية جديدة من العالم الصناعي اليها .

وفي غضون ثمانية أشهر تقريبا سيعقد في ريو دي جانيرو مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ونتوقع أن تصبح الاتفاقيتان الخاصتان بالتغير في المناخ والتنوع البيولوجي صكين فعالين . ونريد من المؤتمر أن يعتمد برنامج عمل مفصلا للسنوات المقبلة ، يحدد بوضوح المهام التي يتعين على الحكومات والمنظمات أن تضطلع

بها لتنفيذ التدابير التي يتفق عليها . كما نتوقع أن نشهد مزيدا من الاستعداد من جانب الحكومات لحل مشاكل التمويل .

كما يظهر الطابع العالمي للقضايا الحيوية من طريقه فهمنا لموضوع حقوق الانسان . وتقوم الامم المتحدة بدور متعاظم الاهمية في الدفاع عن حقوق الإنسان في جميع البلدان . وينبغي أن يحظى هذا الدور بمزيد من التطوير ، وأن تتعزز الاليات التي أنشئت لرصد احترام حقوق الإنسان .وقد شهدنا أحيانا كثيرة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في حالات الحروب والاضطرابات القومية . ويعد العمل من أجل احترام حقوق الانسان الاساسية في جميع البلدان جانبا هاما من الجهود الرامية لتحقيق السلم والامن الدوليين .

وما زالت الجهود المتعددة الاطراف لنزع السلاح من بين المهام الحيوية للمنظمة ، على الرغم من اتخاذ قرارات هامة من جانب واحد ، أو قرارات ثنائية بين الدولتين العظميين في مجال نزع السلاح .

ويبرز عام ١٩٩١ عاما جديرا بأن يُذكر ، فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر على مصير العالم - كمسألة التهديد بشن حرب تستخدم فيها الاسلحة النووية أو أسلحة التدمير الشامل الاخرى . ولدينا للمرة الاولى الآن اتفاق يقضي بخفض ترسانات الاسلحة الاستراتيجية .

ومن دواعي سروري بصفة خاصة أن أرحب بثلاث دول مجاورة بوصفها أعضاء في الامم المتحدة . فقد حصلت دول البلطيق الثلاث استونيا ولاتفيا وليتوانيا على استقلالها ، وسرعان ما حصلت على الاعتراف الدولي الواسع النطاق . وقد التزم الشعب السويدي بحماس بتأييد كفاح شعوب البلطيق من أجل الحرية . وسنواصل تقديم دعمنا لها لإعادة بناء مجتمعاتها .

ويشكل قبول الدولتين الكوريتين في عضوية الامم المتحدة خطوة هامة على طريق نأمل أن يؤدي الى التوحيد وفقا لرغبات الشعب الكوري . وأرحب بالدولتين في الامم المتحدة الى جانب ميكرونزيا وجزر مارشال .

وقد مارست أوروبا ثورة الحرية حقيقة . وتفتحت فرص وظروف جديدة أمام أوروبا التي حررت نفسها من كابوس الشمولية والحرب الباردة .

وفي اجتماع القمة لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الذي عقد في باريس منذ عام تقريبا ، تعهدت جميع الدول المشاركة في المؤتمر بأن تبني الديمقراطية وتدعمها وتعززها كنظام وحيد لحكم شعوبها . كما تعهدت بتشجيع الحرية الاقتصادية التي تستند الى مبادئ اقتصاد السوق .

وقد تعززت امكانيات مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا للاسهام الملموس في تحقيق الاهداف السامية لميثاق باريس في العام الماضي بإنشاء آلية للازمة وباختتام الاجتماع الذي عقد في موسكو مؤخرا لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا والذي عني بالبعد الانساني .

وترحب السويد بحرارة بهذه التطورات التي تجري في أوروبا . ونود أن نشارك باخلاص في بناء أوروبا جديدة ، ونحن مستعدون لقبول نصيبنا في المسؤولية الاوروبية المشتركة بمقتضى أهداف ميثاق باريس .

وتشكل المجموعة الاوروبية القوة المحركة الاساسية في بزوغ أوروبا جديدة . وهي دليل حي على أن التعاون الهادف بين الدول يمكن أن يؤدي الى أساليب جديدة وفعالة للعمل المشترك ، كما يمكنها من ناحية أخرى إبعاد التوتر التقليدي الى كتب التاريخ .

وتعبّر رغبة السويد في أن تصبح عضوة في المجموعة الاوروبية عن رغبتنا في المشاركة في المحاولات التي تبذلها المجموعة لتمهيد الطريق أمام أشكال جديدة من التعاون داخل المجموعة وفي أوروبا - أوروبا المنفتحة على العالم . ونحن على استعداد لتحمل الجانب الذي يخصنا من المسؤولية .

وليس أوروبا وحدها التي ينطبق عليها وجود علاقة بين الحرية والديمقراطية واقتصاد السوق من جهة وبين السلم والاستقرار من جهة أخرى . وهذا هو السبب في أن ما شهدناه من تطورات ديمقراطية في كثير من أجزاء العالم وخصوصا في النصف الاخير من الثمانينات تبدو مبشرة بالخير كما يمكننا أن نشهد تطورات مبشرة بالخير في كثير من

أجزاء افريقيا . كما شهد هذا العقد الاخير عودة الى الديمقراطية في أمريكا اللاتينية . وكوبا هي الاستثناء الفاجع في هذا الصدد . وقد أصبحت المطالبة بالديمقراطية قوة هائلة في جميع أنحاء العالم . ونحن مؤمنون بأن المطالبة بالديمقراطية ستسود على المدى البعيد . وأعتقد بأن ذلك ينطبق على هايتي أيضا . ويعد الاجراء غير القانوني الذي اتخذ ضد الرئيس المنتخب ديمقراطيا عملا غير مقبول .

وتؤيد السويد بشدة الاتجاه الدولي نحو الديمقراطية . ويتفق هذا الاتجاه تماما مع الاهداف التي أنشئت الامم المتحدة من أجلها .

وللتجارة الحرة أهمية أساسية بالنسبة للنمو في جميع البلدان . وينبغي أن تكلل الجهود الرامية الى تحقيق الرخاء من خلال العلاقات الاقتصادية المنفتحة والحرة . كما أن العملية الرامية لتحقيق الرخاء هي بدورها شرط مسبق للتطور العالمي نحو السلم والديمقراطية .

وهناك وعي متنام بالامكانيات التي يمكن أن تقدمها التجارة الحرة والحلول التي توفرها السوق لتنمية أشد البلدان فقرا . ولا ينبغي على الاطلاق تجاهل النتائج الاجتماعية للسياسات الانمائية . ومن الضروري ، في الوقت ذاته ، أن تستفيد السياسات الاقتصادية في البلدان النامية والتركيز على المساعدات الانمائية من الفرص التي تتيحها قوى السوق .

وتقوم دول أوروبا الوسطى الثلاث المعروفة باسم الدول الاصلاحية - بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا - الآن بتنفيذ مبادئ الديمقراطية وحكم القانون واقتصاد السوق .

وقد جرت في الاتحاد السوفياتي اضطرابات مثيرة . وكانت عملية اضفاء الديمقراطية ، ذات الاهمية القصوى أيضا بالنسبة للمجتمع العالمي ، مهددة على مدى بضعة أيام من شهر آب/اغسطس . ولكن الانقلاب فشل . وانتصرت قوى الديمقراطية . واستحق كل من أسهم في تحقيق ذلك الانجاز امتناننا واحترامنا .

وبإضفاء الطابع الديمقراطي على أوروبا الوسطى والشرقية زالت الحواجز القديمة المصطنعة . وعلينا الآن مسؤولية عدم إقامة حواجز جديدة . ولا ينبغي استبعاد الديمقراطيات الجديدة من التعاون الأوثق ، سواء كان تعاونا سياسيا أو اقتصاديا أو في غير ذلك من الأشكال التي يجري تشكيلها فعلا في أوروبا الغربية* .

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

وقد سعت السويد بطرق مختلفة على الصعيد الثنائي وبالتعاون مع البلدان الاخرى - الى دعم الانتقال الى نظم ديمقراطية . وما زال التزامنا هذا ثابتا راسخا . وأود أن أؤكد ان الجهود التي تبذلها حكومة السويد في اوروبا لن تؤثر على المساعدة التي نقدمها لأجزاء أخرى من العالم . وستفي السويد بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالمساعدة الانمائية . فسنواصل تخصيص ١ في المائة من دخلنا القومي الاجمالي لهذه المساعدة ، وهي النسبة التي رصدناها لهذا الغرض منذ سنوات طويلة .

لقد شهدنا أعمال إراقة دماء رهيبة في يوغوسلافيا . فقد قام الجيش مؤخرا ، بغير توجيه سياسي فيما يبدو ، باستخدام القوة الغاشمة ضد فئات من السكان . وتنظر السويد الى تطورات الحالة في يوغوسلافيا ببالغ القلق ، وتدعو بالحاح الاطراف المعنية الى الامتناع فورا عن جميع أعمال العنف . وتؤيد السويد الجهود المبذولة من خلال مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا والمجموعة الاوروبية من أجل احلال السلم ، كما تشارك في هذه الجهود . ان المجتمع الدولي ليس في مقدوره أن يقبل استخدام القوة لتغيير الحدود الداخلية والخارجية . وأي حل يجب أن يكفل حقوق الاقليات في الجمهوريات جميعا . وترحب السويد بالقرار الذي اتخذه مجلس الامن في ٢٥ ايلول/ سبتمبر بوصفه خطوة ضمن مساعي المجتمع الدولي الرامية الى الاسهام في حل مسالة مستقبل يوغوسلافيا بالوسائل السلمية .

ان معاهدة ستارت التاريخية بشأن خفض الأسلحة الاستراتيجية وقرارات نزع السلاح من جانب واحد التي أعلنها مؤخرا كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خطوتان فائقتا الاهمية صوب تخفيض مستويات التسلح وكفالة مزيد من الامن . ومن المهم أيضا سحب الأسلحة النووية التعبوية البحرية والقذائف الانسيابية وألا يجري وزعها ، في الاحوال الطبيعية ، على السفن السطحية والغواصات الهجومية . والسويد ما برحت تؤكد منذ سنوات طويلة على المخاطر المقترنة بهذه الأسلحة .

وفي إثر المبادرة الأمريكية ، أعلن الاتحاد السوفياتي مؤخرا تدابير مناظرة . كما اقترح الرئيس غورباتشوف مزيدا من التخفيضات في الترسانات الاستراتيجية علاوة على

الالتزامات الواردة في معاهدة ستارت بشأن تخفيض الاسلحة الاستراتيجية ، وأعلن حظرا سوفياتيا من جانب واحد على التجارب خلال السنة المقبلة .

وهذه التدابير الأخيرة التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تعزز صورة عام ١٩٩١ بوصفه عاما تاريخيا في مجال نزع السلاح . ومن دواعي التشجيع البالغ أن الدولتين النوويتين الرئيسيتين تظهران بتلك الطريقة مسؤوليتهما الخاصة في هذا المجال .

إن عدم الانتشار كان محط الاهتمام العالمي منذ حرب الخليج . ومنذ ذلك الحين جرى القيام بمبادرات مهمة تتعلق بكل من الاسلحة التقليدية وأسلحة التدمير الشامل . ويحدوني الأمل في أن تشهد الاعوام القليلة المقبلة ، وليس عام ١٩٩١ وحده ، تحديدا أكثر فعالية للاسلحة البيولوجية ، وابراما وتنفيذا سريعين لاتفاقية الاسلحة الكيميائية ، وتقييدا لنقل الاسلحة التقليدية .

وقد أوضحت عدة دراسات أجرتها الامم المتحدة على مدى العقود القليلة الماضية التكاليف الهائلة والمرهقة المقترنة بالتسلح . ويصدق هذا على كل من سياسة الاسلحة النووية والاسلحة التقليدية في جميع أنحاء العالم . وقد تزايد تقدم الاسلحة وارتفعت تكلفتها وتنامت قوتها التدميرية . وفي هذه السنة المشهودة على صعيد نزع السلاح أعرب عن أملي في أن يتسنى ادخار هذه الموارد الاقتصادية لتنمية الموارد البشرية ولبناء الثقة المتبادلة .

في السنة الماضية كانت الحالة في الخليج الفارسي والشرق الأوسط محط اهتمام عالمي كبير . فإن عدوان العراق الوحشي على الكويت المجاورة كان انتهاكا سافرا للقانون الدولي تعين دحره بالوسائل العسكرية للأسف . وتستحق البلدان التي نفذت هذه المهمة باسم المجتمع الدولي - وفي مقدمتها الولايات المتحدة - عرفاننا واحترامنا . لقد سبب هذا الصراع كثيرا من المعاناة لشعب العراق ولكثير من الشعوب الاخرى . كما نجم عن هذا الصراع تدمير مادي واسع النطاق . وستظل البيئة في هذه المنطقة تحمل لفترة طويلة من الزمن وصمة التدمير الطائش الذي تسبب العراق فيه .

كما أن العدوان الذي شنه صدام حسين قد استرعى انتباه المجتمع الدولي الى وضع الاكراد المحفوف بالاخطار . فالعنف الوحشي الذي تعرضت له هذه المجموعة العرقية لا يمكن قبوله ، شأنه شأن العنف الذي تصطلي به فئات أخرى من السكان .

إن غزو العراق واحتلاله للكويت كانا أول اختبار جاد للمجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة . فقد شكلا عدوانا فريدا ارتكبه عضو في الامم المتحدة ضد عضو آخر . وقد بادرت الامم المتحدة الى التصرف السريع واتخذت تدابير قسرية ضد العراق استنادا الى الفصل السابع من الميثاق . ومما يتسم بأهمية حاسمة ، حرصا على مصالح السلم والامن في الاجل الطويل ، ألا يسمح للعدوان بتحقيق أهدافه وأن يُردع كل من تسول له نفسه انتهاك القانون الدولي .

غير أن أحداث العام الماضي لم تقلل من الحاح قضية فلسطين التي تعد أكثر المسائل استعصاء على الحل في هذا الجزء من العالم . إن حل هذا الصراع يجب أن يستند الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وما ينطويان عليه من مبدأ مبادلة الارض بالسلم . ويجب على الاسرائيليين والفلسطينيين أن يعترف الطرف الواحد منهم بحق الطرف الآخر في العيش في سلم . فيجب أن تتمتع اسرائيل بالحق في الوجود داخل حدود آمنة معترف بها دوليا . ويجب ان تقبل اسرائيل حق الفلسطينيين في تقرير المصير ، بما في ذلك حقهم في تكوين دولة خاصة بهم .

ان حكومة السويد تؤيد تأييدا قويا جهود الولايات المتحدة الرامية الى عقد مؤتمر سلم للشرق الاوسط . ومن الجوهري ان يتاح للمجتمع الدولي متابعة المؤتمر من خلال حضور ممثل عن الامم المتحدة .

وبوسع هذا المؤتمر أن يكون فاتحة عملية كفيلة بأن تفضي ، اذا كللت بالنجاح ، الى حل كل من الصراع الاسرائيلي الفلسطيني والنزاع العربي الاسرائيلي . إن الطريق مليء بعقبات كثيرة . ومن هذه العقبات سياسة بناء المستوطنات . ومما يتسم بفائق الاهمية أن تظهر جميع الاطراف أقصى قدر من ضبط النفس واستعدادا لتقديم التنازلات .

إن القرار الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية قد أصبح مؤخرا موضوعا ذا أهمية آنية وموقف السويد من هذه المسألة معروف حق المعرفة . لقد صوتنا معارضين القرار وأدناه بأقوى العبارات . وموقفنا اليوم من هذا القرار هو نفس موقفنا منه في ١٩٧٥ . وينبغي أن يشكل الغاء هذا القرار خطوة لبناء الثقة وللتقدم صوب التسوية السلمية التي نأمل أن تكون الآن ماضية في سبيلها .

وفي جنوب افريقيا ، ألغيت بالفعل أهم القوانين العنصرية التي يقوم عليها نظام الفصل العنصري . والخطوة التالية هي الاخذ بشكل ديمقراطي للحكم يتمتع فيه الجميع بحق التصويت بصرف النظر عن العرق . وها هو موعد المفاوضات الرامية الى تحقيق هذه الغاية يقترب سريعا . ولا ينبغي التقليل من وزن الصعاب الماثلة ، خاصة الصعاب التي تشكلها أعمال العنف التي تجتاح الآن كثيرا من البلدات التي يقطنها السود . غير أن عملية تاريخية قد استهلت بالفعل . ونحن نتطلع الى اليوم الذي يمكن فيه حذف مسألة الفصل العنصري من جدول أعمال الامم المتحدة .

إن السويد تواصل دعم العمل المناهض للفصل العنصري . وتأمل حكومة السويد أن تتيح التطورات قريبا للسويد ان ترفع عقوباتها ضد جنوب افريقيا .

وما زال جدول الاعمال الدولي ينوء بعدة صراعات تعصف بمناطق شتى من العالم ، وهي الصراعات في كمبوديا والقرن الافريقي وافغانستان والصحراء الغربية وأمريكا الوسطى وقبرص . والقاسم المشترك بين هذه الصراعات كلها هو أن دور الامم المتحدة - الذي قد يختلف تبعا لطبيعة الصراع المعني - حاسم الاهمية للتقدم نحو ايجاد حلول نهائية .

إن المنظمة العالمية تواجه فترة مطالب وتوقعات جديدة . والسويد تشارك مشاركة نشطة في المناقشات الجارية بشأن الامم المتحدة ودورها في المستقبل .

يمكن استخلاص درس هام من أزمة الخليج الفارسي وهو أنه يتعين على الامم المتحدة أن تؤكد تأكيدا خاصا على الدبلوماسية الوقائية إلى جانب تعزيز قدرتها على الاستجابة لحالات الطوارئ . ويجب أن ندرس بعناية ، وعلى نحو أكثر تحديدا ، امكانية تعزيز قدرات الامم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية . ويجب تحسين القدرة على تحديد الحالات التي تنذر بالخطر والتدخل في مرحلة مبكرة وقد تقدمت اليابان - ضمن دول أخرى - بمقترحات قيمة في هذا المضمار .

في ظل الوضع السياسي المتغير الجديد زادت فرص التفاعل البناء بين مجلس أمن نشط والأمين العام ولاعطاء الأمين العام التعضيد اللازم للدور الموكل إليه بموجب الميثاق . تتضح الحاجة - كما يشير هو نفسه في تقريره السنوي - إلى توفير المزيد من الموارد .

ويتعين على الامم المتحدة ، في حالات الطوارئ ، أن تكون قادرة على التصرف بسرعة وكفاءة وبأسلوب منسق . ويجب تحسين استعداد أجهزة الامم المتحدة ذات الصلة بالاضافة إلى آليات التنسيق . لكن الامم المتحدة وأجهزتها لا يمكن أن تتصرف إلا إذا وفرت لها الدول الاعضاء الموارد الكافية المرنة .

وترحب السويد ببرنامج الاصلاح الذي أعتمد في اوائل هذا العام في الميدان الاقتصادي والاجتماعي . لكن من الواضح أنه لا يكفي قصر الاصلاح على المجلس الاقتصادي والاجتماعي . فنحن نعلق أهمية كبرى على الاستعراض الذي سيجري للهيئات الفرعية ولتقسيم العمل بين المجلس والجمعية العامة .

في أيار/مايو الماضي قُدم إلى الأمين العام التقرير النهائي لمشروع الامم المتحدة للبلدان النوردية . ويلخص هذا التقرير مقترحات الاصلاح في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، وهو يتضمن مسائل مثل الفرصة المتاحة للدول الاعضاء للتحكم في الانشطة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة وقدرتها على ذلك ، بالاضافة إلى امكانية استنباط نظام مالي أكثر كفاية لهذه الانشطة وتهدف البلدان النوردية الآن إلى ايجاد قاعدة عريضة للتأييد بين الدول الاعضاء لاجراء اصلاح بناء متواصل للامم المتحدة في هذا

الميدان . ونحن نعتبر الاجتماع رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، المزمع عقده في الصيف القادم مناسبة ملائمة للمناقشة الموضوعية المتعمقة لهذه المسائل .

لقد بدئ في العام الماضي باجراء مناقشات هامة حول الاصلاحات الممكنة في عدد من المجالات المختلفة . وهي تتضمن الانشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وعمليات صيانة السلم ، والاغاثة الطارئة ، وعمل الجمعية العامة وأشكال التعاون في إطار منظومة الامم المتحدة . إن إعادة تنظيم الامانة العامة بند له أولوية وأيضا طرحت مجموعات مستقلة وأفراد ذوو النفوذ مقترحات مثيرة للاهتمام منها على سبيل المثال ، ما يسمى بمبادرة استكهولم .

وفي مناخ اليوم المؤاتي للتعاون الدولي ، تسند الدول الاعضاء إلى الامم المتحدة عددا من المهام التي تترجم إلى مطالب ضخمة على الموارد ، ومن المفارقات البالغة وغير المقبولة أن تظل الامم المتحدة مرغمة على القيام بعملياتها في ظل أزمة مالية مستمرة . يجب أن تعتبر كل دولة عضو الوفاء بالتزاماتها بمقتضى الميثاق في الوقت المناسب وعلى نحو ملائم مسألة شرف بالنسبة لها .

يجب أن تكون البلدان النامية مسؤولة بصورة رئيسية عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية لكن في الوقت نفسه من مصلحة العالم المصنع أن يساعد بنشاط في العملية الرامية إلى تحقيق عالم أكثر عدلا . فأزمة الدين لم يتم التغلب عليها بعد . إن أفقر البلدان خصوصا تحتاج إلى تدابير ملموسة لتخفيف عبء الدين . ونحن نحث كل الدول الاعضاء في نادي باريس على أن تسهم اسهاما نشطا في التوصل إلى اتفاق على تخفيض الديون الضخم .

ويجب توسيع نطاق الموارد اللازمة للمساعدة الانمائية ومن الامور غير المرضية تماما أن البلدان المصنعة لم تف بالهدف الذي حددته الامم المتحدة للمساعدة الانمائية والذي يتمثل في ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي ، على الرغم مما تميز به هذا العقد من النمو المرتفع نسبيا في العالم المصنع والحاجات المتزايدة للبلدان النامية . وتعد تدفقات الموارد الكاسدة استراتيجية قصيرة النظر في عالم

يتسم على نحو متزايد بتكافل الامم . ومن هنا ، لدينا مصلحة مشتركة في ضمان بلوغ هذا الهدف الذي قبلنا به منذ أمد بعيد .

إن نهاية الحرب الباردة تتيح للأمم المتحدة فرصة تاريخية للعمل . ويمكن تطوير نظرة جديدة في السياسات الدولية . فالعالم لم يعد رقعة شطرنج موزعة توزيعا جغرافيا سياسيا ، تحرك فيها الدول كبيدق في لعبة . بل الأصح أنه مؤتمر للأمم تتمتع فيه كل الشعوب على قدم المساواة بالحرية السياسية والاقتصادية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة الصحية وحقوق الانسان بأكملها . وهذا يعني تحديا ايجابيا . فتعاوننا في الامم المتحدة يستند إلى احترام السيادة الوطنية . وفي الوقت ذاته ، هناك ادراك متزايد أنه يتعين على الامم المتحدة أيضا أن تتحمل نصيبها من المسؤولية عن التطورات التي تؤثر بشكل مباشر على أفراد المجتمعات . ويجب ايجاد توازن بين متطلبات السيادة والتضامن .

إن متطلبات العدالة والمصلحة الذاتية المستنيرة كلتيهما تفضيان بنا إلى نفس الاستنتاج وهو اننا بحاجة إلى امم متحدة قوية في وقت يسوده التكافل المتزايد والتحديات العالمية . فهيا بنا إلى العمل .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠